

مصرف عجمان ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تخضع هذه البيانات المالية الموحدة المدققة لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة واعتمادها من المساهمين بالجمعية العمومية السنوية.

مصرف عجمان ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

<u>صفحات</u>	المحتويات
٥-١	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٦	بيان المركز المالي الموحد
٧	بيان الدخل الموحد
٨	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
٩	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
١٠	بيان التدفقات النقدية الموحد
٥٩-١١	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين

مصرف عجمان ش.م.ع.

عجمان

الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف عجمان ش.م.ع. ("المصرف") والشركات التابعة له (معاً "المجموعة")، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الموحد وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين (قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين) ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى، ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

الأمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي لها الأهمية الكبرى حسب اجتهادنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة عن الفترة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نعبر عن رأي منفصل بشأن تلك الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية

كيفية تناول الأمر في تدقيقنا	أمر التدقيق الرئيسي
<p>اشتملت إجراءات التدقيق لدينا على تقييم الضوابط المتعلقة بالموافقة و تسجيل و مراقبة الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية وتقييم المنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب مخصصات انخفاض القيمة ككل مع تقييم ملاءمة مخصصات انخفاض القيمة المقيمة بشكل فردي للموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية.</p> <p>قمنا باختبار تصميم وفاعلية التشغيل للضوابط ذات الصلة لتحديد أي الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية التي هبطت قيمتها والمخصصات لتلك الموجودات وهي تشتمل على فحص:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الضوابط المبنية على النظام والضوابط اليدوية التي تتعلق بالاعتراف بالقروض التي انخفضت قيمتها في الوقت المحدد. ▪ الضوابط على نماذج احتساب انخفاض القيمة. ▪ ضوابط الحوكمة مشتملة على مراجعة الاجتماعات الأساسية التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة لمخصصات انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. <p>قمنا باختبار عينة من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لتقييم إذا ما تم اكتشاف حالات انخفاض القيمة في الوقت المحدد. بالإضافة لما سبق، ركزنا أيضاً على الحالات الفردية ذات التعرض الجوهري، وقمنا بفحص الفرضيات التي تحدد كمية الخسائر بما يتضمن التنبؤات للتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم الضمان الأساسي وتقديرات الاسترداد عند التعثر.</p> <p>وجهنا اهتماماً خاصاً لمنهجيات انخفاض القيمة الجماعية مع التركيز بصفة خاصة على محافظ الشركات والأفراد سواء نظراً لحجمها النسبي أو الأثر المحتمل لتغيير المدخلات والافتراضات، كما ركزنا أيضاً على المحافظ التي ربما كانت أكثر حساسية للاتجاهات الاقتصادية الناشئة.</p>	<p>انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية</p> <p>ركزنا على هذا المجال لأنه يتطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة باتخاذ الأحكام الهامة، مثل تحديد الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية التي هبطت قيمتها وتقييم دليل موضوعي على انخفاض القيمة وتقييم القيمة القابلة للاسترداد وقيمة الضمان. ونظراً لأهمية الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية، بالصافي (تمثل ٧٦٪ من إجمالي الموجودات) وما يتصل بها من عدم التأكد في التقدير، فقد اعتبرناها ضمن أمور التدقيق الرئيسية.</p> <p>وتمثل الأحكام التي تتعلق بتكوين المخصصات الجماعية أكثر الأحكام أهمية نظراً لحساسيتها البالغة للتعديلات. إن الحكمين الأساسيين في تقييم تكوين المخصصات الجماعية هي قابلية التعثر في السداد ومهلة الطوارئ حيث أن الأولى هي التي تعتبر الحكم الأكثر أهمية بسبب محدودية المعلومات التاريخية التي يتم التقييم بدقة بناءً عليها.</p> <p>ان المخصصات الفردية للمجموعة أيضاً موضوعية كنتيجة للأحكام المطلوبة والقدر المحدود نسبياً من البيانات المتاحة للتدفقات النقدية المستقبلية. وتخضع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمراقبة الفردية ويتضمن تقييم تكوين المخصصات الفردية لمحافظ تلك الموجودات معرفة كل عميل. ويعتبر الحكم الأساسي للمخصصات الفردية لهذه المحافظ هي القيمة القابلة للاسترداد للضمان الأساسي.</p> <p>تقوم الإدارة بمراجعتها لنماذج أرصدة المخصصات لتعكس عوامل المخاطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في النماذج. يتطلب ذلك حكم الإدارة على ملاءمة تلك العوامل بما في ذلك قيمتها المقدرة.</p> <p>تقوم الإدارة بتطبيق التعديلات أو المراجعات أيضاً عندما تعتقد أن الأسس والحسابات المبنية على البيانات غير ملائمة سواء بسبب الاتجاهات الناشئة أو النماذج التي لم تتناول المخاطر في محفظة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. وكمثال على ذلك، رؤيتهم للتركيزات الخاصة ببعض العملاء والتي تطبقها الإدارة بما يزيد عن ناتج نموذج انخفاض القيمة. وتتطلب هذه المراجعات افتراضات محاسبية هامة.</p>

تقييم الأدوات الاستثمارية	
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فحص تصميم وفعالية عمل الضوابط ذات الصلة في عملية تقييم الأدوات الاستثمارية للمجموعة.</p> <p>لقد تم تقدير تقييم الأوراق المالية المدرجة من خلال فهم التصميم والتنفيذ للضوابط الرئيسية حول الأوراق المالية المدرجة وفحص التقييمات بشكل مباشر مع مصادر تسعير مستقلة.</p>	<p>تمثل الأوراق المالية المدرجة قيمة كبيرة في بيان المركز المالي الموحد وكذلك هي واحدة من المولدات الرئيسية لأداء المجموعة. تمثلت نسبة الأوراق المالية المدرجة ب ٩% من مجموع موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ويرتبط بذلك المخاطر بأن تكون الأسعار المدرجة للأوراق المالية المدرجة التي تحتفظ بها المجموعة قد لا تعكس قيمتها العادلة.</p>
<p>وفيما يتعلق بتقييم الأوراق المالية غير المدرجة، فقد تم فحصها بمراجعة و تحدي تقييمات الإدارة المتعلقة بكامل مجتمع الدراسة مع التركيز على ملائمة منهجيات وافتراضات التقييم المستخدمة ضمن عملية الاحتساب (أي توقعات التدفقات النقدية وتوقعات معدلات النمو ونسب الخصم المستخدمة).</p>	<p>تُقيم الأوراق المالية غير المدرجة باستخدام طرق تقييم متفق عليها من الإدارة وباستخدام مدخلات رئيسية لاحتساب التقييم والتي تعكس فيها الإدارة حكمها. هناك مخاطر لتطبيق منهجيات تقييم أو افتراضات غير ملائمة يترتب عليها خطأ مادي في تقييم الأوراق المالية غير المدرجة.</p>

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، كما أنه من المتوقع أن تكون المعلومات الأخرى المتبقية في التقرير السنوي متاحة لاطلاعنا عليها بعد ذلك التاريخ. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقريرنا بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك، نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً جوهرياً.

استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن هذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك. إننا ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

وفي حال أن استنتجنا وجود أخطاء جوهرياً على المعلومات الأخرى للتقرير السنوي للمجموعة عند اطلاعنا عليها، يتطلب منا الإبلاغ عنها إلى المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وللأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكّنها من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرياً، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك ممكناً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تقع مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة على أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمكلفين عن الحوكمة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل غايتنا بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من مستخدمي هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الحس المهني طوال فترة التدقيق. ونقوم كذلك:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يمكن أن يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على بيانات تدقيق مناسبة بشأن المعلومات المالية للمجموعة وأعمالها من أجل إبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على تنفيذ تدقيق المجموعة، كما نبقي المسؤولين عن تقريرنا بشكل منفرد.
- إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق من بين الأمور الأخرى، النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة على بيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.
- من الأمور التي يتم التواصل بها مع مجلس لجنة التدقيق و الامتثال للمجموعة. تلك الأمور التي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي لذلك قد اعتبرت أمور تدقيق رئيسية. نقوم ببيان تلك الأمور في تقريرنا ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب قانون أو نظام يمنع الكشف العلني عن تلك الأمور أو عندما، وفي حالات نادرة للغاية، إذا ما قررنا أنه لا ينبغي إثارة الأمر في تقريرنا في حال كانت الآثار السلبية لذلك ربما تفوق المنافع العامة المتوخاة من الإفصاح عن الأمر.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيد بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
 - تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
 - أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
 - أن المعلومات الواردة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛
 - يبين الإيضاح رقم ١٢ حول البيانات المالية الموحدة استثمارات المجموعة في أدوات الملكية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧؛
 - يفصح الإيضاح رقم ٢٩ حول البيانات المالية الموحدة أهم معاملات الأطراف ذات العلاقة بالمجموعة والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات ومبادئ إدارة تضارب المصالح؛
 - أنه، وفقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يأتينا ما يدعونا للاعتقاد بأن البنك قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وللنظام الأساسي للبنك مما يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧؛
 - يبين الإيضاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية للمجموعة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
- وعلاوة على ما سبق، نود الإفادة أنه، عملاً بقانون دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، وتعديلاته، أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي

رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢

١٨ يناير ٢٠١٨

دبي

الإمارات العربية المتحدة

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
		الموجودات
٦٠٨,٩٧٦	١,٣٧٨,٤١٠	٩ نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
٣٣٤,٧٤٧	٦٠١,٥٠٤	١٠ مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
١٢,٣٧٢,٥٣٥	١٥,١٥٨,٨٧٢	١١ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي
١,٨٥٢,٤٥٣	١,٩١٢,٢٥٤	١٢ استثمارات في أوراق مالية
٣٦٩,٨٣٠	٢٥٩,٩٢٢	١٥ موجودات أخرى
٣٢٢,٣٩٨	٥٨٠,٤٤٨	١٣ استثمارات عقارية
١٤٠,٦٣٧	١٣٦,٢٤٤	١٤ ممتلكات ومعدات
<u>١٦,٠٠١,٥٧٦</u>	<u>٢٠,٠٢٧,٦٥٤</u>	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
١١,٠٩٧,٨٩٦	١٤,٣٢٣,٨٧٩	١٦ الودائع الإسلامية للعملاء
٢,٥٤٢,٤٧٢	٣,٣٦٢,٧٠٢	١٧ مطلوب للمصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٤٩,٧٧٧	٢٣٠,٦١٥	١٨ مطلوبات أخرى
<u>١٣,٩٩٠,١٤٥</u>	<u>١٧,٩١٧,١٩٦</u>	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
١,٦٢٣,٥٠٠	١,٦٨٠,٣٢٣	١٩ رأس المال
٢١٤,٤٦٤	٢٢٧,٧٢٥	٢٠ احتياطي قانوني
(٣٤,١١٩)	(٦٥,٢٠٦)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
٢٠٧,٥٨٦	٢٦٧,٦١٦	أرباح مستبقة
<u>٢,٠١١,٤٣١</u>	<u>٢,١١٠,٤٥٨</u>	مجموع حقوق الملكية
<u>١٦,٠٠١,٥٧٦</u>	<u>٢٠,٠٢٧,٦٥٤</u>	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



محمد عبد الرحمن أميري
الرئيس التنفيذي



سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			الإيرادات التشغيلية
٥٦٠,٧٨٢	٦٨١,٦٣٠	٢٢	الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٨٣,٧٧٨	٨٦,٥٨٩	٢٣	الإيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية
١٣٢,٥٤٤	١٤٩,٠٨٤	٢٤	الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى
٧٧٧,١٠٤	٩١٧,٣٠٣		مجموع الإيرادات التشغيلية قبل حصة المودعين من الأرباح
(٢٧١,٨٣٩)	(٣٥١,٦٠٤)		حصة المودعين من الأرباح
٥٠٥,٢٦٥	٥٦٥,٦٩٩		صافي الإيرادات التشغيلية
			المصروفات
(١٧٨,٦٧٦)	(١٦٨,٤٠١)	٢٥	تكاليف الموظفين
(٥١,٤٠٢)	(٥٢,٠٤٥)	٢٦	المصاريف العمومية والإدارية
(١٥,٠١٧)	(١٦,٨٤٢)	١٤	استهلاك ممتلكات ومعدات
(١٣٢,٥٣٨)	(١٩٥,٠٣٠)	١١	انخفاض القيمة المحمل للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٢,٠٨٧)	(٧٦٧)		انخفاض القيمة المحمل على الموجودات الأخرى
(٣٧٩,٧٢٠)	(٤٣٣,٠٨٥)		مجموع المصروفات
١٢٥,٥٤٥	١٣٢,٦١٤		الربح للسنة
٠,٠٨٢	٠,٠٧٧	٢٧	الأرباح للسهم (بالدرهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢٥,٥٤٥	١٣٢,٦١٤	الربح للسنة
		الخسارة الشاملة الأخرى:
		<u>البنود التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:</u>
		استثمارات متاحة للبيع
٢٧,٥٨٠	(٢٣,٥٤٦)	(خسارة) / ربح القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(٤٢,٣٢٤)	(٧,٥٤١)	تعديلات إعادة التصنيف بشأن استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع خلال السنة
(١٤,٧٤٤)	(٣١,٠٨٧)	مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
١١٠,٨٠١	١٠١,٥٢٧	مجموع الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المجموع	أرباح مستبقة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي قانوني	رأس المال	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١,٢٣٠,٨٤٩	١٧٣,٣١٤	(١٩,٣٧٥)	٢٦,٩١٠	١,٠٥٠,٠٠٠	في ١ يناير ٢٠١٦
١٢٥,٥٤٥	١٢٥,٥٤٥	-	-	-	الربح للسنة
(١٤,٧٤٤)	-	(١٤,٧٤٤)	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى
١١٠,٨٠١	١٢٥,٥٤٥	(١٤,٧٤٤)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(١٢,٥٥٤)	-	١٢,٥٥٤	-	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
٦٧٥,٠٠٠	-	-	١٧٥,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	إصدار رأس المال
(٢,٧١٩)	(٢,٧١٩)	-	-	-	كلفة إصدار رأس المال
-	(٧٣,٥٠٠)	-	-	٧٣,٥٠٠	توزيعات أرباح أسهم (إيضاح ٢١)
(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)	-	-	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢١)
٢,٠١١,٤٣١	٢٠٧,٥٨٦	(٣٤,١١٩)	٢١٤,٤٦٤	١,٦٢٣,٥٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٢,٠١١,٤٣١	٢٠٧,٥٨٦	(٣٤,١١٩)	٢١٤,٤٦٤	١,٦٢٣,٥٠٠	في ١ يناير ٢٠١٧
١٣٢,٦١٤	١٣٢,٦١٤	-	-	-	الربح للسنة
(٣١,٠٨٧)	-	(٣١,٠٨٧)	-	-	الخسارة الشاملة الأخرى
١٠١,٥٢٧	١٣٢,٦١٤	(٣١,٠٨٧)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(١٣,٢٦١)	-	١٣,٢٦١	-	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
-	(٥٦,٨٢٣)	-	-	٥٦,٨٢٣	توزيعات أرباح أسهم (إيضاح ٢١)
(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)	-	-	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢١)
٢,١١٠,٤٥٨	٢٦٧,٦١٦	(٦٥,٢٠٦)	٢٢٧,٧٢٥	١,٦٨٠,٣٢٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف عجمان ش.م.ع.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١٠

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
١٢٥,٥٤٥	١٣٢,٦١٤	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		الربح للسنة
		تعديلات:
١٥,٠١٧	١٦,٨٤٢	استهلاك ممتلكات و معدات
١٣٤,٦٢٥	١٩٥,٧٩٧	أعباء انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والذمم المدينة الأخرى
(٤١,٤٥٤)	(٧٩,٠٤٨)	الإيرادات من استثمارات في أوراق مالية
٩٦	-	ممتلكات ومعدات مشطوبة
(٥٠,٩٦١)	(٥,٦٣٥)	تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(٤٢,٣٢٤)	(٧,٥٤١)	الربح المحقق من استبعاد أوراق مالية استثمارية
(٢٣)	-	الربح من استبعاد ممتلكات ومعدات
١٤٠,٥٢١	٢٥٣,٠٢٩	التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(١,٣٧٤,٢٨٨)	(٢,٩٨١,٣٦٧)	الزيادة في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٩١,٧٨٠)	(٢٠٧,٠٦٠)	الزيادة في مطلوب من مصارف و مؤسسات مالية أخرى
(٣٧,٨٢٢)	(١٤١,٦٤٨)	الزيادة في ودائع إلزامية لدى المصرف المركزي
(٧٤,٥٠٤)	١٠٩,١٤١	النقص / (الزيادة) في الموجودات الأخرى
٨٥,٧٧٠	٣,٢٢٥,٩٨٣	الزيادة في الودائع الإسلامية للعملاء
٧٢٤,٥٨٤	٨٢٠,٢٣٠	الزيادة في المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى
٨٨,٩٩٢	(١١٩,١٦٢)	(النقص) / الزيادة في المطلوبات الأخرى
(٥٣٨,٥٢٧)	٩٥٩,١٤٦	النقد الناتج من / (المستخدم في) العمليات
(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)	دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(٥٤١,٠٢٧)	٩٥٦,٦٤٦	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(٣,٧٩٨,٧٣٥)	(٣,٤٤٨,٠٧٦)	شراء استثمارات في أوراق مالية
٣,٣٥٢,٧٣٩	٢,٧٠٠,٦٧٥	المتحصل من بيع استثمارات في أوراق مالية
(١٥,٢٧٩)	(١٢,٤٤٩)	شراء ممتلكات ومعدات
٢٣	-	المتحصل من استبعاد ممتلكات ومعدات
٤٢,٩١٥	٧٩,٠٤٨	إيرادات أرباح متحصلة من استثمارات في أوراق مالية
(١٩٣,٤٣٧)	(٢٥٢,٤١٥)	إضافات إلى استثمارات عقارية
(٦١١,٧٧٤)	(٩٣٣,٢١٧)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٦٧٥,٠٠٠	-	إصدار رأس مال
(٢,٧١٩)	-	تكاليف إصدار رأس مال
٦٧٢,٢٨١	-	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
(٤٨٠,٥٢٠)	٢٣,٤٢٩	صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله
١,٤٢٨,٨٤٩	٩٤٨,٣٢٩	النقد وما يعادله في بداية السنة
٩٤٨,٣٢٩	٩٧١,٧٥٨	النقد وما يعادله في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١. معلومات عامة

تأسس مصرف عجمان ش.م.ع. ("المصرف" أو "المجموعة") كشركة مساهمة عامة، يُشار للمصرف وشركاته التابعة مجتمعين بـ "المجموعة". إن العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب. ٧٧٧٠، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، تم تأسيس المصرف قانونيًا في ١٧ أبريل ٢٠٠٨. تم تسجيل المصرف في هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ وحصل على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للعمل كمركز رئيسي في ١٤ يونيو ٢٠٠٨. كما حصل المصرف في ١ ديسمبر ٢٠٠٨ على ترخيص فرع من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبدأ عملياته في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى المركز الرئيسي في عجمان، يعمل المصرف من خلال ثمانية فروع ومكتب واحد للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتضمن البيانات المالية الموحدة أنشطة كل من المركز الرئيسي للمصرف وفروعه.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في الأنشطة المصرفية التمويلية والاستثمارية من خلال المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتعددة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والوكالة والصكوك والإجارة. ينفذ المصرف أنشطته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لأحكام عقد التأسيس وبنود النظام الأساسي.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

١-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم العمل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة، وهي المعايير التي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧ أو بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من أنه لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنه قد يؤثر على محاسبة المعاملات أو التعاقدات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ ضرائب الدخل، وهي تعديلات لقيد موجودات الضرائب الآجلة للخسائر غير المحققة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ بيان التدفقات النقدية بغية تقديم إصفاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات على الالتزامات الناتجة من الأنشطة التمويلية.
- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٦ - تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ الإفصاح عن الحصاص في شركات أخرى.

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد

لم تطبق المجموعة بعد المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها ولم يسري العمل بها بعد:

سارية للفترات السنوية

التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

- | | |
|--------------|--|
| ١ يناير ٢٠١٨ | التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٦ بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (٢٠١١). |
| ١ يناير ٢٠١٨ | تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ مقابل المعاملات بالعملات الأجنبية والسلف. يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية أو أي أجزاء من تلك المعاملات في حال: <ul style="list-style-type: none"> ◀ وجود مقابل سائد بعملة أجنبية أو مسعر بها؛ ◀ اعتراف المنشأة بأي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الأجل المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق قيد الأصل أو المطلوب أو الدخل ذات الصلة؛ و ◀ أن كان أي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الأجل غير نقدي. |
| ١ يناير ٢٠١٨ | تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ الدفع على أساس السهم بشأن تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم. |

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)
٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

سارية للفترات
السنوية التي تبدأ في
أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

- ١ يناير ٢٠١٨ تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين: وتعلق تلك التعديلات بتاريخ السريان المختلفة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩/الأدوات المالية ومعيار عقود التأمين الجديد القادم.
- ١ يناير ٢٠١٨ تعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ الاستثمارات العقارية: ترتبط تلك التعديلات بتعديل نص الفقرة رقم ٥٧ ليكون أنه لا يجوز للمنشأة تحويل أي عقار إلى استثمارات عقارية أو من استثمارات عقارية إلا بوجود دليل يشهد على تغير في استخدامه. ويقع التغير في استخدام العقار في حال استوفى العقار أو لم يستوف تعريف معنى الاستثمار العقاري. ولا يعتد بمجرد بتغيير الإدارة نيها لاستخدام العقار في ذاته دليلاً على تغير استخدامه. وقد تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة التي تضمنتها هي قائمة غير شاملة.
- عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: إفصاحات إضافية لمحاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) الناتجة من مقدمة فصل محاسبة التحوط الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم ٩
- ١ يناير ٢٠١٨ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩/الأدوات المالية (النسخ المعدلة في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤) يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩ متطلبات جديدة حول الاعتراف بالموجودات المالية والإفصاح عنها. وكان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قد عدل لاحقاً في أكتوبر ٢٠١٠ بحيث يتضمن متطلبات تتعلق بتصنيف المطلوبات المالية وقياسها وحول إلغاء الاعتراف. وُعدّل كذلك في نوفمبر ٢٠١٣ ليتضمن المتطلبات الجديدة بشأن محاسبة التحوط العام. وفي يوليو ٢٠١٤، صدرت نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حيث كان الهدف الأساسي منه أن يشمل أ) متطلبات انخفاض القيمة للموجودات المالية، و ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس عن طريق تقديم إحدى فئات قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" على أدوات دين بعينها.
- تتضمن نسخة نهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية وتحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، تتضمن متطلبات تتعلق بالجوانب التالية:
- القياس والاعتراف: تُصنف الموجودات المالية بالإشارة إلى نمط الأعمال التي تنضوي تحتها تلك الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في نسخته الصادرة في ٢٠١٤ فئة من فئات "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" لأدوات دين معينة. ويتم تصنيف المطلوبات المالية وفق هذا المعيار بالطريقة ذاتها التي تُصنف بها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ مع وجود بعض الاختلافات في المتطلبات التي يُعمل بها في قياس المخاطر الائتمانية الخاصة بأي منشأة.
 - انخفاض القيمة: مع نسخة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الصادرة في ٢٠١٤ والتي تقدم نظام "خسارة ائتمانية متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، فلم يعد من الضروري الاعتراف بأي واقعة ائتمانية تحدث قبل أي خسارة ائتمانية.
 - محاسبة التحوط: يقدم المعيار نظام محاسبة تحوط جديد يهدف إلى توثيق مزيد من الصلة بالكيفية التي تكون عليها المنشآت التي تعمل في أنشطة إدارة المخاطر وقت التعرضات للمخاطر المالية وغير المالية.
 - إلغاء الاعتراف: استمر العمل بمتطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٢. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)
٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

سارية للفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

١ يناير ٢٠١٨

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥/الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤، وقد أسس نظاماً شاملاً تستعين به المنشآت في محاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨/الإيرادات ورقم ١١ عقود الإنشاءات وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل بها.

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على أنه يتعين على المنشأة قيد إيراداتها لتحديد تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك السلع أو الخدمات. ويقدم المعيار على وجه الدقة طريقة لقبول الإيرادات قوامها خمس خطوات هي:

■ الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.

■ الخطوة ٢: تحديد تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

■ الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة.

■ الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة إلى تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

■ الخطوة ٥: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) تستوفي فيه المنشأة التزاماتها.

وتقوم المنشأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في حال (أو متى) تم استيفاء أداء الالتزام، أي عندما تُحول السلع أو الخدمات التي تنطوي على تنفيذ التزام معين إلى العميل. لقد شهد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية مزيداً من الإرشادات المستقبلية للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، فيتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية القيام بإفصاحات موسعة.

١ يناير ٢٠١٨

توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥/الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد تنفيذ، الالتزامات واعتبارات الموكل ضد الوكيل والترخيص) وتقدم تلك التعديلات بعض الإعفاءات الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.

١ يناير ٢٠١٩

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٥ - ٢٠١٧ بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣/ندماج الأعمال، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١/الترتيبات التعاقدية المشتركة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ ضرائب الدخل، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ تكاليف الاقتراض.

١ يناير ٢٠١٩

تفسير اللجنة الدولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ الشكوك المتعلقة بمعاملات ضريبة الدخل يتناول هذا التفسير أمور تحديد الربح الضريبي (الخسائر الضريبية) وأسس الضريبة والخسائر الضريبية غير المستعملة والاعتمادات الائتمانية الضريبية غير المستعملة والنسب الضريبية وكذلك عدم اليقين بشأن معاملات ضريبة الدخل في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢. ويأخذ هذا التفسير بشكل خاص في الاعتبار ما يلي:

- ما إذا كان يتعين مراعاة المعاملات الضريبية بشكل جماعي؛
- وضع افتراضات تتعلق بإجراءات الفحص التي تجريها الهيئات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) وأسس الضريبة والخسائر الضريبية غير المستعملة والاعتمادات الضريبية غير المستعملة ونسب الضرائب؛ و
- تأثير التغيرات في الحقائق والظروف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٢. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)
٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

سارية للفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

١ يناير ٢٠١٩	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار، حيث يتناول المعيار تفصيلات حول الكيفية التي سيقوم بها معد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويقدم المعيار نظام محاسبية واحد للمستأجر بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار مالم تكن عقود الإيجار تمتد لفترة ١٢ شهراً أو أقل من ذلك أو مالم تكن قيمة الأصل المعني تقل عن ذلك. وفي ظل هذا المعيار، يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، مع بقاء منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بشأن محاسبة المؤجر على حاله إلى حد كبير بدون تغيير عن سلفه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧.
١ يناير ٢٠١٩	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية: والتي تتعلق بمزايا الدفع مقدماً بالتعويض السلبي، بحيث تعدل هذا المعيار المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن حقوق الإنهاء وذلك بهدف السماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بناءً على نموذج الأعمال) حتى في حال دفعات التعويض السلبي.
١ يناير ٢٠١٩	تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة: وذلك فيما يتعلق بالفوائد طويلة الأجل في المشاريع الزميلة والمشاريع المشتركة. وتبين هذه التعديلات أنه لا يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية على أي منشأة تقوم على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية على الفوائد طويلة الأجل في أي شركة زميلة أو مشروع مشترك التي تشكل جزءاً من الاستثمار الصافي في هذه الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.
١ يناير ٢٠٢١	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين حيث يقضي هذا المعيار بقياس التزامات التأمين بقيمة تنفيذ العقد الحالية. ويوفر المعيار كذلك منهج عرض وقياس أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف تلك المتطلبات لتحقيق محاسبة متسقة وقائمة على المبادئ بشأن كافة عقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.
أرجئ تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ولا يزال التطبيق مسموحاً به	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ البيانات المالية الموحدة، وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (٢٠١١)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو المساهمة بها من المستثمر إلى شركته الزميلة أو مشروعته المشترك.
	تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة تطبيقها الأول. كما وتتوقع المجموعة أنه قد لا يسفر تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة عن أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولى لها، وذلك باستثناء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
	أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية في يوليو ٢٠١٤ والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وجميع الإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ويجمع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الجوانب الثلاثة للمحاسبة بشأن الأدوات المالية: القياس، الانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. ويسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ اعتباراً من أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المسبق. وباستثناء محاسبة التحوط، يتطلب التطبيق بأثر رجعي، إلا أنه لا يلزم تقديم معلومات المقارنة. أما بالنسبة لمحاسبة التحوط، فيتم تطبيق المتطلبات بشكل عام بأثر مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحدودة.
	تعترم المجموعة تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ م. وسوف تستفيد المجموعة من الإعفاء الذي يسمح لها بعدم إدراج معلومات مقارنة للفترات السابقة فيما يتعلق بالتصنيف والقياس بما في ذلك التغير في القيمة. وسيتم قيد الفروق في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المستبقاة الافتتاحية والاحتياطات كما في ١ يناير ٢٠١٨.
	قامت المجموعة خلال عام ٢٠١٧ بإجراء تقييم مفصل لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث يستند هذا التقييم إلى المعلومات الحالية المتاحة وقد يخضع للتغيرات من المعلومات المعقولة والداعمة التي يتم توفيرها للمجموعة حتى تقدم المجموعة بياناتها المالية الأولى التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٢. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)
٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

(أ) التصنيف والقياس

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ منهجية جديدة للتصنيف والقياس تتعلق بالموجودات المالية التي تعكس نموذج الأعمال التي تدار الموجودات وفقاً له وكذلك خصائص تدفقاتها النقدية. ويتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ثلاثة فئات تصنيف للموجودات المالية: وهي فئة القياس بالتكلفة المطفأة، وفئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (مع أو من غير إعادة تدوير الأرباح أو الخسائر إلى الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بالدين وأدوات الملكية على الترتيب) وفئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويستبعد هذا المعيار الفئات الحالية التي يتضمنها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وهي فئة محتفظ بها للمتاجرة وفئة القروض والذمم المدينة وفئة المتاح للبيع.

أجرت المجموعة تقييماً على معايير التصنيف والقياس التي سيتم تطبيقها على موجودات مالية مختلفة مع الأخذ في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ التي تتعلق بنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية والدفعات المالية للأصل والفائدة فقط.

ولا تتوقع المجموعة حدوث تأثير جوهري على بيان مركزها المالي من وراء تطبيق متطلبات التصنيف والقياس وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

يتم قياس سندات الدين المصنفة حالياً "كمتاحة للبيع" بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حيث تتوقع المجموعة الاحتفاظ بهذه الموجودات بموجب نموذج الأعمال لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع مبلغ جوهري على أساس نسبي بشكل متكرر.

وسوف يستمر الاحتفاظ بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وفقاً لنموذج الأعمال لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة. أجرت المجموعة تحليلاً لخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات، واستنتجت أنها تستوفي معايير قياس التكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبالتالي، فمن غير المطلوب إعادة تصنيف هذه الأدوات.

لن يترتب على المجموعة أي تأثير من محاسبتها للمطلوبات المالية حيث يقتصر تأثير المتطلبات الجديدة فقط على المطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولا يوجد لدى المجموعة مثل تلك المطلوبات. لقد تم تحويل قواعد إلغاء الاعتراف من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩/الأدوات المالية: الاعتراف والقياس بدون تغيير.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ محل نموذج "الخسارة المتكبدة" المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ مع نموذج مستقبلي لـ "الخسارة الائتمانية المتوقعة". وسيطلب ذلك اتخاذ حكم جوهري يتعلق بكيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على الخسارة الائتمانية المتوقعة، وهو ما سيتم تحديده على أساس المتوسط المرجح.

ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تسري متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. وعند الاعتراف المبدئي، يتم تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في السداد التي قد تقع خلال الإثني عشر شهراً المقبلة (الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً). وفي حالة حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، يتعين تكوين مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية ("الأعمار الزمنية للخسارة الائتمانية المتوقعة").

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٢. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تمة)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تمة)

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تمة)

قامت المجموعة بتقييم مخصصات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ استناداً إلى مجموعة من البيانات والافتراضات التي تتضمن معلومات مستقبلية متاحة كبيانات اقتصادية ومعايير جوهرية تتعلق بتدهور قيمة الائتمان تتضمن احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر. ويتطلب ذلك من المجموعة تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع سندات الديون لديها وموجوداتها التمويلية والاستثمارية الإسلامية إما لفترة ١٢ شهراً أو على أساس العمر الزمني. وطبقاً لذلك، فإن أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ سيؤدي إلى انخفاض شامل في مجموع ملكية مساهمي المجموعة بنسبة تقارب ٣,١%. وقد أجرت المجموعة احتساب أرقام ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ عند تقدير أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

وبالنسبة لعقود الضمان المالي، تقوم المجموعة بتقدير العمر الزمني للخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للقيمة بعد تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض حامل عقد الضمان المالي عن أي خسارة ائتمانية متكبدة بمبالغ أقل من تلك التي يتوقع الضامن تحصيلها من حامل عقد الضمان المالي أو المدين أو أي طرف آخر.

(ج) محاسبة التحوط

لا يتوقع أن تشهد متطلبات التحوط وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغير جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

(د) الإفصاحات

ويقدم المعيار الجديد أيضاً متطلبات إفصاح موسعة وتغييرات في العرض حيث يتوقع أن تؤدي تلك المتطلبات والتغييرات إلى تغير طبيعة ومدى تعرضات المجموعة على أدواتها المالية خاصة في سنة التطبيق الأولي للمعيار. وتضمنت التقديرات التي قامت بها المجموعة تحليلاً لتحديد الفجوات في البيانات مقارنة بالعملية الحالية وقامت المجموعة بتنفيذ النظام والتغييرات على الضوابط التي تراها ضرورية للحصول على البيانات المطلوبة.

٣. تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:
المرابحة

هي عقد يبيع المجموعة ("البائع") بموجبه أصل ما لأحد متعامليه ("المشيري") على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل وحيازته وقبضه بناءً على وعد المشير بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مرابحة معينة. يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد. يتم سداد سعر بيع المرابحة من قبل المشيري للبائع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين، يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأس مال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يوفرها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أجرًا محددًا ("أجر الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأس مال الوكالة، على أنه قد يُمنح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. الأصل أن يتم توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح الوكالة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح الوكالة داخلياً على أساس زمني خلال مدة الوكالة بناءً على رأس مال الوكالة غير المسدد. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي الموكل دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعها التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على الوكالة. وللمجموعة أن تعمل بصفة موكل أو وكيل، وفق ما يقتضي الأمر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٣. تعريفات (تتمة)

الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث يتعهد المصرف ("الصانع" أو "البائع") بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد ("المصنوع") لأحد متعامليه ("المستصنع" أو "المشيري") وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح. ولا يقتصر إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ أعمال الإنشاء أو التطوير بالكامل، أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية الصانع. وبموجب عقد الاستصناع، قد يلعب المصرف دور الصانع أو المستصنع. يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تكبدها المصرف) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على أصل مبلغ التمويل غير المسدد.

المضاربة

المضاربة عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأس مال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقاً) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند إعلانها / توزيعها من قبل المضارب. ومع ذلك، وحيث إن ربح المضاربة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح المضاربة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المضاربة بناءً على رأس مال المضاربة غير المسدد. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن المضارب لم يكن يوسع التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجموعة مضارباً أو رب المال، بحسب الأحوال.

المشاركة

هي اتفاقية بين المجموعة وأحد متعامليها، بحيث يساهم كلا الطرفين في رأس مال المشاركة ("رأس مال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة بالنقد أو بالعين وفق قيمته وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع عقد المشاركة استثمار معين، قائم أو جديد، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم اقتسام الأرباح وفق نسبة توزيع الربح المتفق عليها سلفاً كما هو منصوص عليه في عقد المشاركة. الأصل أن يتم توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشريك المدير. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المشاركة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، يتم احتساب ربح المشاركة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المشاركة بناءً على رأس مال المشاركة غير المسدد. ويتم تقاسم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال، مع مراعاة أنه في حالة عدم إهمال الشريك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن يقدم للمجموعة دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب يرجع إلى قوى قاهرة، وأن الشريك المدير لم يكن يوسع التنبأ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها الضارة على المشاركة.

الإجارة

هي اتفاقية تؤجر المجموعة ("المؤجر") بموجبها أصل ما لأحد متعامليه ("المستأجر") (بعد شراء أو اقتناء الأصل المعين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبناءً على وعده بالاستئجار)، مقابل دفعات أجرة محددة لمدة أو لمدد إيجارية محددة، على أن يستحق الدفع على أساس أجرة ثابتة أو متغيرة.

اتفاقية الإجارة تحدد الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل للمؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر. تُستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة غير المسددة (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

الصكوك

هي شهادات ائتمان تمثل أصولاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٤ أهم السياسات المحاسبية

(أ) بيان الإلتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

(ب) أساس إعداد البيانات المالية

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية والاستثمارات العقارية التي تم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

تستند التكلفة التاريخية بشكل عام إلى القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات أو البضائع أو الخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضّل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦.

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى ١ وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعتلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى ٢ وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى ١ والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى ٣ وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تُعرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة المبالغ الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده غير ذلك.

(ج) أسس توحيد البيانات المالية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية.

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمصرف والمنشآت الخاضعة لسيطرة المصرف. تتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف:

■ السلطة على المنشأة المستثمرة،

■ التعرض للعوائد المتغيرة، أو الحقوق في العوائد المتغيرة، من ارتباطها بالمنشأة المستثمرة، و

■ السلطة على ممارسة السيطرة على المنشأة المستثمرة للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمرة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المنشأة المستثمرة أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ج) أسس توحيد البيانات المالية (تتمة)

عندما تقل حقوق تصويت المصرف في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للمصرف السلطة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمرة بشكل منفرد. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للمجموعة حقوق التصويت في المنشأة المستثمرة أم لا بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي تحوزها المجموعة بالمقارنة مع حجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الآخرين؛
 - حقوق التصويت المحتملة للمجموعة وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
 - الحقوق الناشئة من اليرتبيات التعاقدية الأخرى؛ و
 - غيرها من الحقائق والظروف الإضافية التي تشير إلى أنه المجموعة لها، أو ليس لها، السلطة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.
- يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف بفقد المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين الدخل والمصروفات المستحوز عليه أو المستبعد خلال الفترة المالية لأي شركة تابعة في بيان الدخل الموحد من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تعزى الأرباح أو الخسائر وكافة مكونات الدخل الشامل الأخر إلى مالكي المجموعة وإلى الأطراف غير المسيطرة حتى إذا ما نتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الأطراف غير المسيطرة.

يتم، عند الضرورة، إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتماشي سياساتها المالية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تُلغى جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بالمعاملات المتبادلة بين منشآت المجموعة بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

يتم احتساب التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان المجموعة للسيطرة على الشركات التابعة، كمعاملات ملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص المجموعة وحصص حقوق الأطراف غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الأطراف غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع/مستحق الدفع أو المستلم/المدين، وتوزع على مساهمي الشركة الأم.

عندما يفقد المجموعة سيطرته على أحد الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد ويحتسب كالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المقبوض والقيمة العادلة لأي ربح مستبقى و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص أي من الأطراف غير المسيطرة. عندما تُدرج موجودات الشركة التابعة بقيم معاد تقييمها أو بقيم عادلة ويكون الربح أو الخسارة المتراكمة قد تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الموحد وتراكمت في حقوق الملكية، فيتم احتساب المبالغ المعترف بها سابقًا في بيان الدخل الشامل الموحد والمتراكمة في حقوق الملكية كما لو أن الشركة الأم قد قامت مباشرة باستبعاد الموجودات المعنية (أي قامت بإعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة أو حولتها مباشرة إلى الأرباح المستبقاة وفق ما هو محدد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها).

(د) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة مودعة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى والموجودات المالية عالية السيولة والتي تستحق أصليًا خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر أو أقل اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل المصرف في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)
٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)
(د) النقد وما يعادله (تتمة)

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة مودعة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى والموجودات المالية عالية السيولة والتي تستحق أصلياً خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر أو أقل اعتباراً من تاريخ الاستحواذ والتي هي عرضة لمخاطر غير هامة من حيث التغير في القيمة العادلة، والتي تُستخدم من قبل المصرف في إدارة التزاماته قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

(هـ) المطلوب من المصارف

يُدرج المطلوب من المصارف بالتكلفة بعد خصم أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

(و) الأدوات المالية

تسجل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح أي من منشآت المجموعة طرفاً في ترتيب تعاقدية خاص بالأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم إضافة، تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي.

الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية إلى الفئات المحددة التالية: "استثمارات متاحة للبيع"، و "تمويل إسلامي" و "موجودات استثمارية"، ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من الموجودات المالية وهو ما يتم تحديده عند الاعتراف المبدئي.

طريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للأدوات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وتوزيع إيرادات الأرباح على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلي هي المعدل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً مكملاً من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) عبر المدة المتوقعة للأدوات التمويلية والاستثمارية الإسلامية أو عبر فترة أقصر، حسب الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي. ويتم الاعتراف بالدخل على أساس الربح الفعلي للأدوات التمويلية.

متاحة للبيع

الموجودات المتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة محددة كمتاحة للبيع ولا تُصنف كـ (أ) منتجات تمويل، أو (ب) استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية

إن الموجودات استثمارية وتمويلية إسلامية هي تلك الموجودات المالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو ممكن تحديدها التي لم تُدرج في أي سوق نشط. ويتم قياس الأدوات التمويلية والذمم المدينة (بما في ذلك النقد وما يعادله ودمم التمويل الإسلامية المدينة والمطلوب من بنوك ومؤسسات مالية أخرى والذمم المدينة الأخرى) بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي، بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

وتقيد إيرادات الأرباح بتطبيق نسبة ربح فعلي، وذلك عدا ما يتعلق بالذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون أثر الخصم غير جوهري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

أدوات مالية إسلامية مشتقة

تداول المجموعة بالمشتقات مثل عقود الصرف الأجنبي الأجل في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة، حيث يتم قيد هذه المشتقات الإسلامية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقود الأدوات المشتقة ثم تقاس لاحقًا بقيمتها العادلة في نهاية فترة التقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد فورًا ما لم يتم تخصيص الأداة المشتقة كأداة تحوط. وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في بيان الدخل الموحد على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمتها العادلة كموجودات إذا كانت القيم العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيم العادلة سالبة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقييم الموجودات المالية لتحري وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها. يتم خفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي بأنه نتيجة لحدث أو عدة أحداث كانت قد حدثت بعد الاعتراف المبدئي للأصل المالي تكون قد أثرت على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات المالية.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للانخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمصدر أو الطرف المقابل، أو
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الربح أو المدفوعات الرئيسية، أو
- أن يصبح من المحتمل أن يقدم العميل على الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

وتمثل قيمة خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، الفارق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

إن تدنى مبلغ خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن أن يكون ذلك ذو صلة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الاعتراف بالانخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال بيان الدخل الموحد إلى حد أن تكون القيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ عكس الانخفاض في القيمة لا تتجاوز التكلفة المطفأة في حالة عدم الاعتراف بانخفاض القيمة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر والمنافع الجوهرية من ملكية الموجودات إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحول، تعترف المجموعة بأرباحها المستقبلية في الأصل إضافة إلى مسؤولية ذات صلة بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بالمخاطر والمنافع الجوهرية للملكية أي من الموجودات المالية المحولة، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي وكذلك بالتمويلات المضمونة للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة الدفترية للأصل والمبلغ المقابل المستلم أو مستحق الاستلام والذمة المدينة والربح أو الخسارة المتراكمة التي تم قيدها في الدخل الشامل الأخر والمتراكم في حقوق الملكية، يتم الاعتراف بذلك في الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٤ أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين أو أدوات ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات الملكية التي تُصدرها المجموعة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية

تعرف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت وجود ربح متبقي في الموجودات المالية للمنشأة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة صافي المبالغ المحصلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية كـ "مطلوبات مالية أخرى".

وتقاس المطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك المطلوبات الأخرى والمستحقات) لاحقاً بالتكلفة المطفأة وفق طريقة الربح الفعلي.

طريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع المصاريف على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلي هي المعدل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً مكماً من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط والخصومات الأخرى) عبر المدة المتوقعة للأصل المالي أو عبر فترة أقصر (حسب الاقتضاء) إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إعفاء المجموعة من التزاماتها أو إلغاء تلك الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها فقط. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الإعتراف بها والمقابل المدفوع أو مستحق الدفع في الأرباح أو الخسائر.

(ز) الممتلكات والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. وتشتمل التكلفة على المصروفات النسبوية بصورة مباشرة للاستحواذ على الموجودات المعنية. تشتمل تكلفة الموجودات المنشأة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة بصورة مباشرة إلى إيصال الموجودات إلى الحالة التشغيلية المناسبة للاستخدام المزمع لها، بالإضافة إلى تكاليف فك وإزالة بنود الممتلكات والمعدات وإعادة الموقع إلى حالته الأصلية.

عندما يكون لأجزاء أحد بنود الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من الممتلكات والمعدات.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المرجح أن تتدفق للمجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في هذا الجزء ويمكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

الاستهلاك

يقيد الاستهلاك في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الممتلكات والمعدات. ويُحتسب استهلاك الموجودات المستأجرة على مدى عقد الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. ولا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

سنوات	تحسينات على العقارات المستأجرة
٧	أجهزة وبرامج كمبيوتر
٧ - ٣	أثاث مكنتي ومعدات
٥	سيارات
٥	مباني
٢٥	

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات من خلال مقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إدراج الفروق في بيان الدخل الموحد.

يتم بيان الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة. عند الانتهاء من الإنجاز، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات المناسبة ويتم احتساب الاستهلاك عليها وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة.

(ح) الاستثمارات العقارية

يتم الاحتفاظ بالاستثمارات العقارية للحصول على إيرادات إيجار و/أو زيادة في قيمتها. تشمل الاستثمارات العقارية تكلفة الشراء الأولي، تطويرات محولة من عقارات قيد التطوير، تكلفة التطويرات اللاحقة والتعديلات على القيمة العادلة. تدرج الاستثمارات العقارية بناءً على تقييم على القيمة العادلة لتلك الاستثمارات كما في نهاية فترة التقرير. تعرف القيمة العادلة بأنها الثمن الذي سيتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو دفعه أصل ما ضمن معاملة منظمة بين أطراف متشاركة بالسوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا الثمن يمكن رصده رصداً مباشراً أو تقديره باستخدام أي من تقنيات التقييم الأخرى. يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري من قبل مقيمين مهنيين مستقلين. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يحدث فيها التغيير.

يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى على بيان الدخل الموحد خلال الفترة المالية التي تم فيها تكبد تلك المصاريف. وتقوم القيمة العادلة للاستثمارات العقارية على طبيعة وموقع وحالة الأصل المعني.

(ط) موجودات مستحوز عليها لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية

تستحوز المجموعة من حين لآخر على عقارات وضمائم أخرى لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، حيث يتم إدراج تلك العقارات والضمائم الأخرى بقيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية القابلة للتحقيق والقيمة العادلة المتداولة لتلك الموجودات في تاريخ الاستحواذ، أيهما أقل. ويتم قيد الأرباح أو الخسائر من استبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في بيان الدخل الموحد.

(ي) ودائع العملاء الإسلامية والمطلوب للمصرف ومؤسسات مالية أخرى والمطلوبات الأخرى

تقيد ودائع العملاء الإسلامية والمطلوب للمصرف ومؤسسات مالية أخرى والمطلوبات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

(ك) المخصصات والمطلوبات الطارئة

تُقيد المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة حدث سابق ويكون من المحتمل أن تطالب المجموعة تسديد هذا الالتزام مع إمكانية تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

يمثل المبلغ المعترف به كمخصص أفضل تقدير لتسوية الالتزام القائم في تاريخ التقرير مع مراعاة المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. إذ تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٤. أهم السياسات المحاسبية (تمة)

(ك) المخصصات والمطلوبات الطارئة (تمة)

عندما يتوقع إسترداد جميع أو بعض المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

إن المطلوبات الطارئة التي تتضمن بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة المجموعة. يتم الاعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية الموحدة بل يتم بيانها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

(ل) القبولات

يتم قيد القبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدني للسداد من العملاء كموجودات مالية. ولذلك فإن الإلتزامات المتعلقة بأوراق القبول قد تم إحتسابها كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

(م) الاعتراف بالإيرادات

إن الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في الأوراق المالية، بما في ذلك الرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الربح الفعلي للأداة المالية، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

(ن) الرسوم والإيرادات الأخرى

يتم الاعتراف بالرسوم والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المجموعة على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم هذه الخدمات.

(س) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في الحصول على الدفعات.

(ع) منافع الموظفين

تقوم المجموعة بتكوين مخصصاً مقابل مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه غير المواطنين، حيث يستند استحقاق هذه المكافآت فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تسهم المجموعة في مخصص التقاعد والتأمين الوطاني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عملاً بالقانون الإتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

(ف) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الموجودات التي لها أعمار إنتاجية غير محددة لا تخضع للإطفاء ويتم اختبارها سنوياً للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة. وتتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء للتحقق من تعرضها لانخفاض القيمة حينما تشير أحداث أو تغيرات في الظروف إلى احتمال عدم إسترداد القيمة الدفترية.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة بما يعادل المبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته من الاستخدام، أيهما أعلى. لأغراض تقييم انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات في أدنى مستويات يوجد فيها تدفقات نقدية قابلة للتحديد بصورة منفصلة (وحدات منتجة للنقد). تتم بتاريخ كل تقرير مراجعة الموجودات غير المالية باستثناء الشهرة التي تعرضت لخسائر انخفاض القيمة لعكس انخفاض القيمة المحتمل.

(ص) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية، المبينة بالتكلفة التاريخية، إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ المعاملة. وتم بيان أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٤. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ق) التقارير حول القطاعات

يتم إعداد التقارير حول القطاعات التشغيلية بأسلوب يتوافق مع التقارير الداخلية المقدمة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. تتمثل الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية بالشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بتخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة. وقد قررت المجموعة أن تكون اللجنة التنفيذية للمصرف هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. يتم إجراء كافة المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط السوق الاعتيادية ويتم حذف الإيرادات والتكاليف الداخلية لكل قطاع في المركز الرئيسي. ويتم إدراج الإيرادات والمصروفات المرتبطة بصورة مباشرة بكل قطاع عند تحديد أداء قطاع الأعمال.

(ر) الأنشطة الائتمانية

تعمل المجموعة بصفة أمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والدخل الناتج عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛ حيث أنها ليست موجودات المجموعة.

(ش) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني ملزم للمقاصة بين المبالغ المعترف بها أو وعندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

(ت) مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل "القيمة العادلة" في المبلغ الذي يمكن قبضه مقابل بيع أصل ما، أو يتم دفعه لتحويل التزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الوفاء بالالتزام.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المدرج في سوق نشط لتلك الأداة. يعتبر السوق أنه نشط في حال تكرار حدوث المعاملات المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات بشكل كافٍ بحيث يتسنى الحصول على معلومات عن الأسعار بصورة مستمرة.

عندما لا يكون هناك سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم المجموعة أساليب التقييم بحيث تستفيد من المدخلات الملحوظة ذات الصلة بأقصى قدر ممكن وتحدد من استخدام المدخلات غير الملحوظة. يتضمن أسلوب التقييم الذي تم اختياره كافة العوامل التي كان ليضعها بالاعتبار الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير المعاملة.

يكون سعر المعاملة عادةً هو أفضل دليل على القيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف المبدئي-أي القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المقبوض. عندما تحدد المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، لا يتم الاستدلال على القيمة العادلة بواسطة الأسعار المدرجة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو الاستناد إلى أساليب تقييم تستخدم فقط بيانات من السوق الملحوظة. وفي هذه الحالة يتم مبدئياً قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها مراعاة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بالفرق ضمن بيان الدخل الموحد على أساس تناسبي على مدى عمر الأداة وليس أكثر من ذلك عندما يكون التقييم مدعوماً بصورة كبيرة ببيانات السوق الملحوظة أو يتم إنهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض في حين يتم قياس المطلوبات بسعر الطلب.

إن محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان، التي تقوم المجموعة بإدارتها على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس المبلغ الذي سوف يتم قبضه لبيع صافي مركز طويل الأجل للتعرض لمخاطر محددة. ويتم تخصيص تلك التعديلات على مستوى محفظة الموجودات والمطلوبات بصورة فردية على أساس تسوية الخطر النسبي لكل أداة فردية في المحفظة.

لا تقل القيمة العادلة لوديعة ما تحت الطب عن المبلغ مستحق الدفع عند الطلب، وذلك باستخدام القيمة الحالية اعتباراً من التاريخ المبدئي الذي يكون فيه المبلغ مطلوباً للدفع.

تعترف المجموعة بعمليات التحويل بين مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

تتأثر البيانات المالية الموحدة للمجموعة ونتائجها المالية بالسياسات والافتراضات والتقديرات المحاسبية وأحكام الإدارة التي تقتضي الضرورة وضعها أثناء إعداد البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية. إن كافة التقديرات والافتراضات التي تقتضيها معايير التقارير المالية الدولية هي أفضل تقديرات موضوعة وفقاً للمعايير المطبقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وفقاً للخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالأحداث المستقبلية. تعتبر السياسات المحاسبية وأحكام الإدارة الخاصة ببعض البنود ذات تأثير هام خاصة بالنسبة لنتائج المجموعة ووضعها المالي نظراً لأهميتها.

خسائر انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

تقوم المجموعة بمراجعة محافظ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لتقييم انخفاض القيمة مرة واحدة شهرياً على الأقل. لتحديد ما إذا كان ينبغي قيد خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد، تقوم المجموعة بوضع الأحكام للتحقق مما إذا كان هناك بيانات ملحوظة تشير إلى حدوث انخفاض في القيمة يعقبه نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من محفظة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية قبل أن يتم تحديد هذا النقص في المحفظة. قد تشمل تلك الأدلة على بيانات ملحوظة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في القدرة على السداد لعملاء ضمن مجموعة ما أو الظروف الاقتصادية الدولية أو المحلية المرتبطة بحالات التعثر فيما يتعلق بالموجودات في المجموعة. وتستخدم الإدارة تقديرات مرتكزة على تجارب الخسارة السابقة لموجودات ذات سمات مخاطر ائتمان وأدلة موضوعية على انخفاض القيمة مماثلة لتلك التي تنطوي عليها المحفظة عند تقدير الجدول الزمني لتدفقاتها النقدية المستقبلية. تتم مراجعة الطرق والافتراضات المستخدمة لتقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة لتقليل مواجهة أي فروق بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

الاستثمارات العقارية

تتمثل القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة للعقار المحددة من قبل مؤسسة تقييم مستقلة مسجلة يكون لديها المؤهلات المهنية المناسبة المعترف بها والخبرة السابقة في تقييم عقارات تقع في نفس موقع العقار الخاضع للتقييم ومن نفس الفئة. تم تحديد القيم العادلة باستخدام طريقة القيم المتبقية. يتم تطبيق طريقة القيم المتبقية على العقارات التي قد تزيد قيمتها عند تطويرها أو إعادة تطويرها أو تجديدها. لتحديد القيمة السوقية الحالية للعقار في حالته الراهنة، يتم احتساب القيمة النهائية المقدرة لأعمال التطوير، ثم يُستقطع من هذا المبلغ كافة تكاليف تنفيذ أعمال التطوير، بما في ذلك تكلفة الإنشاء الفعلي والأتعاب المهنية وتكاليف التمويل وريج شركة التطوير.

٦. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المجموعة لمجموعة من المخاطر المالية وتنطوي على تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض مستويات المخاطر أو مجموعة المخاطر. إن قبول المخاطر هي سمة رئيسية لمؤسسات الخدمات المالية كما أن المخاطر التشغيلية هي نتيجة حتمية لمزاولة الأعمال. وبذلك فإن هدف المجموعة هو تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعائد بالإضافة إلى الحد من التأثيرات المحتملة المعاكسة على الأداء المالي للمجموعة.

تنطوي أنشطة المجموعة على مخاطر كامنة، ولكن تتم إدارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة، كما أنها تخضع لحدود المخاطر وغيرها من الضوابط.

يتم وضع سياسات المجموعة لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر، ورقابة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعية من خلال أنظمة معلومات حديثة وقابلة للتطبيق. تقوم المجموعة بصورة منتظمة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والموجودات وأفضل الممارسات الناشئة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر، ويتم ذلك في إطار السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. كما يقع على عاتق قسم إدارة المخاطر مسؤولية المراجعة المستقلة لإدارة المخاطر والبيئة الرقابية. تتمثل أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في مخاطر الائتمان وتركيزات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة معرضة للمخاطر التشغيلية. بالرغم من ذلك، فإن العملية المستقلة لإدارة المخاطر لا تتولى مسؤولية رقابة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا وقطاع الأعمال، حيث تتم مراقبة هذه المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

١-٦ هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تحديد المخاطر والتحكم فيها؛ إلا أن، هناك هيئات مستقلة منفصلة مسؤولة أيضاً عن إدارة ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن آلية إدارة المخاطر، كما أنه مسؤول عن اعتماد مبادئ واستراتيجيات إدارة المخاطر.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة التنفيذية كإدارة تنفيذية عليا للمجلس لضمان وفاء المجلس بأهدافه التشغيلية والاستراتيجية.

لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة ويتمثل هدفها في مساعدة مجلس الإدارة في انجاز مسؤوليته الرقابية. من خلال:

- مراقبة عمليات إصدار التقارير المالية للمجموعة والاحتفاظ بسياسات محاسبية ومراجعة واعتماد المعلومات المالية؛
- مراجعة التقارير وأنظمة الرقابة الداخلية؛
- إدارة العلاقة مع مدقي الحسابات الخارجيين للمجموعة؛
- ومراجعة تقارير التدقيق الداخلية ومتابعة الأمور الرقابية ذات الأهمية للمجموعة.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تتولى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسؤولية الحوكمة وفقاً لأحكام الشريعة من خلال مراجعة واعتماد الموجودات والوثائق ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدى الالتزام بالشريعة الإسلامية بشكل عام.

لجنة المخاطر والامتثال بالمجلس

تتولى لجنة المخاطر والامتثال لدى المجلس مسؤولية مساعدة مجلس الإدارة لانجاز مسؤولياته بشأن ضمان التزام أنشطة المجموعة باللوائح والتشريعات القانونية وكذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالإضافة إلى الالتزام بمعايير السلوك بالمجموعة.

لجنة الائتمان

تقوم لجنة الائتمان بإدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة للحدود الائتمانية والسياسات والإجراءات وكذلك اعتماد التعرضات المحددة وحالة العمل وإعادة التقييم المستمر لمحفظة التمويل ومدى كفاية المخصصات الخاصة بها.

لجنة الموجودات والمطلوبات

يتمثل هدف لجنة الموجودات والمطلوبات في وضع أكثر الاستراتيجيات ملاءمة للمجموعة في ضوء مزيج من الموجودات والمطلوبات، مقدماً بذلك توقعاتها للمستقبل والنتائج المحتملة للتحركات في معدل الربح والقيود المتعلقة بالسيولة والتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية وكفاية رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن ضمان توافق كافة الاستراتيجيات مع قدرة المجموعة على تحمل المخاطر ومستويات التعرض للمخاطر وفقاً لما هو محدد من قبل مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تمة)

١-٦ هيكل إدارة المخاطر (تمة)

لجنة الموجودات والمطلوبات

يتمثل هدف لجنة الموجودات والمطلوبات في وضع أكثر الاستراتيجيات ملائمة للمجموعة في ضوء مزيج من الموجودات والمطلوبات، مقدماً بذلك توقعاتها للمستقبل والنتائج المحتملة للتحركات في معدل الربح والقيود المتعلقة بالسيولة والتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية وكفاية رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن ضمان توافق كافة الاستراتيجيات مع قدرة المجموعة على تحمل المخاطر ومستويات التعرض للمخاطر وفقاً لما هو محدد من قبل مجلس الإدارة.

لجنة الموارد البشرية

تقوم لجنة الموارد البشرية بإدارة الموارد والأداء وحاجة المجموعة إلى موظفين من وقت لآخر.

قسم إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والاحتفاظ بها لضمان توفر إجراءات رقابة مستقلة. كما أن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن الائتمان ومهام إدارة المخاطر والامتثال مثل إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة المخاطر بصورة عامة.

التدقيق الداخلي

تتم مراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى المجموعة بصورة دورية من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بمراجعة مدى كفاءة الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. كذلك يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة، ثم يتم مباشرة رفع تقارير بشأن نتائج وتوصيات هذه المناقشات إلى لجنة التدقيق.

٢-٦ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية باستخدام طرق نوعية تقليدية. علاوة على ذلك، تستخدم المجموعة كذلك، طرق وتحليل بالكمية لدعم التعديلات في الأعمال واستراتيجيات المخاطر، وذلك عندما يتطلب الأمر. تعكس هذه الطرق والتحليل الخسائر المحتملة تكبدها في سياق الأعمال الاعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة لحدث غير متوقع، وذلك استناداً إلى تقنيات واحتمالات إحصائية بسيطة مشتقة من الخبرة التاريخية. تقوم المجموعة كذلك بإجراء تصورات الضغط التي قد تنشأ في حال الأحداث القصوى غير محتملة الحدوث أو، في الواقع، قد تحدث.

تتم مراقبة المخاطر والتحكم فيها بصورة أساسية في إطار الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وظروف السوق الخاصة بالمجموعة وكذلك مستوى المخاطر الذي يكون لدى المجموعة استعداد لقبوله، مع تركيز إضافي على القطاعات المختارة.

٣-٦ مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر الخسارة المالية التي قد تتكبدها المجموعة إذ لم يتمكن أحد العملاء أو الطرف المقابل في إحدى الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والاستثمارات في الأوراق المالية لدى المجموعة.

قياس مخاطر الائتمان

يتمثل إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة في تقييم احتمالية عجز الأطراف المقابلة كل على حدة باستخدام أدوات تصنيف داخلية موضوعة خصيصاً للعديد من فئات الأطراف المقابلة. تم وضع هذا الإطار داخلياً ويتضمن تحليل إحصائي مع تقييم مسؤول الائتمان ويكون ساري، حيثما كان ذلك مناسباً، من خلال المقارنة مع البيانات الخارجية المتاحة.

يتم قياس تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان حسب كل طرف من الأطراف المقابلة على حدة، وكذلك في مجموعة من الأطراف المقابلة ذات السمات المماثلة. لغرض الحد من تركيز المخاطر، تم وضع حدود ائتمانية، وتخضع هذه الحدود للرقابة في ضوء التغيرات المتعلقة بظروف الطرف المقابل والسوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تمة)

٣-٦ مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تمة)

إدارة مخاطر الائتمان

يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة على ما يلي:

- وضع هيكل التفويض والحدود فيما يتعلق باعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية؛
- مراجعة وتقييم التعرضات لمخاطر الائتمان وفقاً لهياكل الصلاحيات والحدود المعتمدة قبل تقديمها للعملاء. ويخضع تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس عملية المراجعة؛
- تنوع الأنشطة التمويلية والاستثمارية؛
- الحد من تركيزات المخاطر المتعلقة بقطاعات العمل والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة؛ و
- مراجعة مستمرة للالتزام بحدود التعرض المتفق عليها والمتعلقة بالأطراف المقابلة والقطاعات ومخاطر البلدان ومراجعة هذه الحدود وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة وتوجهات السوق.

المخاطر المتعلقة بالالتزامات المرتبطة بالائتمان

توفر المجموعة لعملائها الضمانات وخطابات الائتمان التي تتطلب قيام المجموعة بأداء دفعات في حال عجز العميل عن الوفاء ببعض الالتزامات إلى أطراف أخرى. إن هذه الأدوات تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة من التمويل واستثمار الموجودات، وتخضع هذه الأدوات لرقابة من نفس السياسات والإجراءات الرقابية.

تركز مخاطر الائتمان

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أعمال مماثلة أو أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو يتمتعون بنفس السمات الاقتصادية التي قد تجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها من الظروف. تُشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أو موقع جغرافي معين. لغرض تجنب التركيزات الزائدة للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على توجهات محددة للتركيز على الاحتفاظ بمحفظة متنوعة. تقوم المجموعة بمراقبة تركيزات مخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال والموقع الجغرافي، وعليه، تتم مراقبة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان.

حسب الموقع الجغرافي

استناداً إلى موطن الأطراف المقابلة، يبين الجدول التالي التعرض الرئيسي لمخاطر الائتمان لدى المجموعة بقيمتها الدفترية، والتي تم تصنيفها حسب الموقع الجغرافي:

بنود داخل الميزانية العمومية

الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١,٢٩٣,٧٨٢	-	-	١,٢٩٣,٧٨٢	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
٦٠١,٥٠٤	٨٤,٠٤٣	٧٥,٧٣٤	٤٤١,٧٢٧	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٤,٠٢٢,١١٨	-	٦,٥٧٧	٤,٠١٥,٥٤١	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:
١١,٣٢٧,٠١٢	٢٧٤,٢٨٠	١٣٣,٥٣١	١٠,٩١٩,٢٠١	- الأفراد
٢,٧٠٣	-	-	٢,٧٠٣	- الشركات
٣٥٤,٦٥٥	-	-	٣٥٤,٦٥٥	- الخزينة
				- الاستثمارات
١,٩١٢,٢٥٤	٢٩,٣٢٠	٧٤٢,٦٥٧	١,١٤٠,٢٧٧	الاستثمارات في الأوراق المالية
١٩,٥١٤,٠٢٨	٣٨٧,٦٤٣	٩٥٨,٤٩٩	١٨,١٦٧,٨٨٦	- المتاحة للبيع
				الإجمالي

مصرف عجمان ش.م.ع.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)
٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)
٣-٦ مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تتمة)
تركز مخاطر الائتمان (تتمة)
حسب الموقع الجغرافي (تتمة)

الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٥٢٢,٥٢٨	-	-	٥٢٢,٥٢٨	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
٣٣٤,٧٤٧	٢١٩,٧٣١	٧٥,٦٩١	٣٩,٣٢٥	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣,٧٧٦,٠٢٦	-	-	٣,٧٧٦,٠٢٦	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:
٨,٩٥٥,٦٨٤	١٣١,١٩٧	١٩٨,٠٣٨	٨,٦٢٦,٤٤٩	- الأفراد
٢,٧١٣	-	-	٢,٧١٣	- الشركات
١,٨٥٢,٤٥٣	٦٩٣,٣٧٤	٥٢١,٣٩٨	٦٣٧,٦٨١	- الخزينة
١٥,٤٤٤,١٥١	١,٠٤٤,٣٠٢	٧٩٥,١٢٧	١٣,٦٠٤,٧٢٢	الاستثمارات في الأوراق المالية
				- المتاحة للبيع
				الإجمالي

بنود خارج الميزانية العمومية

الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٩٧٨,٨٦٠	٨,٢٨٩	٢٠٧,٤٦٢	٧٦٣,١٠٩	الالتزامات
٥٥٠,٩٥٩	-	-	٥٥٠,٩٥٩	الاعتمادات المستندية والضمانات
١,٥٢٩,٨١٩	٨,٢٨٩	٢٠٧,٤٦٢	١,٣١٤,٠٦٨	الإجمالي

الإجمالي	دول أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١,٠٤٤,١٢٦	٨,٨٠٢	١٥٤,١٥٩	٨٨١,١٦٥	الالتزامات
٥٣٧,٧٩٢	-	-	٥٣٧,٧٩٢	الاعتمادات المستندية والضمانات
١,٥٨١,٩١٨	٨,٨٠٢	١٥٤,١٥٩	١,٤١٨,٩٥٧	الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٣-٦ مخاطر الائتمان وتركزات المخاطر (تتمة)

جودة الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة جودة الائتمان الخاصة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وذلك باستخدام تصنيفات الائتمان الداخلية. يتم استخدام نظام تصنيف المخاطر كأداة لإدارة مخاطر الائتمان، حيث يتم تصنيف أية مخاطر مقابل مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً، والتي تلتزم أيضاً بتوجيهات المصرف المركزي.

منهجية تصنيف مخاطر الائتمان

تتبع المجموعة منهجية تصنيف مخاطر الائتمان من خلال تصنيف موجودات مخاطر الائتمان ضمن نظام تصنيف/تحديد درجة مستوى المخاطر:

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
١١,٥٠٢,١٥٧	١٣,٥٧٥,٥٥٧
٨٤٨,١٤٤	١,٥٢٠,٧٣٢
٣٨٤,١٢٢	٦١٠,١٩٩
١٢,٧٣٤,٤٢٣	١٥,٧٠٦,٤٨٨
(٣٦١,٨٨٨)	(٥٤٧,٦١٦)
١٢,٣٧٢,٥٣٥	١٥,١٥٨,٨٧٢

لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
منخفضة القيمة

ناقصاً: المخصص لانخفاض القيمة

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
٦,٥١٥,٥٢٩	٧,٩١٢,٦٨٣
١,٤٥٥,٧٨٢	١,١٥٩,٨٥١
٣,٥٣٠,٨٤٦	٤,٥٠٣,٠٢٣
١١,٥٠٢,١٥٧	١٣,٥٧٥,٥٥٧

لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة:
أ-أ-ب ب ب ب
ب-ب-ب
غير مصنفة

تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة:

٢٦٥,٢١٤	٣٦٩,٢٩٤
١٥٩,١٨٠	٣٨٧,٨٦٧
٤٢٣,٧٥٠	٧٦٣,٥٧١
٨٤٨,١٤٤	١,٥٢٠,٧٣٢

أ-أ-ب ب ب ب
ب-ب-ب
غير مصنفة

منخفضة القيمة:

٨٤,٧٣١	١٥٦,٩٨٨
٥٥,٤٥١	١١٠,٨٠١
٢٤٣,٩٤٠	٣٤٢,٤١٠
٣٨٤,١٢٢	٦١٠,١٩٩

دون المعدل القياسي
مشكوك في تحصيلها
خسائر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٣-٦ مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تتمة)

جودة الائتمان (تتمة)

منخفضة القيمة فردياً حسب قطاعات الأعمال

تجاوزت موعد الاستحقاق				
الإجمالي	أكثر من ١٨٠ يوماً	من ١٢٠ - ١٨٠ يوماً	من ٩٠ - ١٢٠ يوماً	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
				٢٠١٧
١٣٣,٢٨٢	١١٨,٩٦٤	٩,٩٤٤	٤,٣٧٤	أفراد
٢٦٣,٩٦٥	١٢١,١٩٦	٣٨,٥٦٢	١٠٤,٢٠٧	الصناعة
٦٤,١٥٢	٦٤,١٥٢	-	-	التجارة
١٤٦,٤٩٩	١٣٩,١٥٨	-	٧,٣٤١	الخدمات
٢,٣٠١	٢,٣٠١	-	-	أخرى
<u>٦١٠,١٩٩</u>	<u>٤٤٥,٧٧١</u>	<u>٤٨,٥٠٦</u>	<u>١١٥,٩٢٢</u>	الإجمالي

تجاوزت موعد الاستحقاق				
الإجمالي	أكثر من ١٨٠ يوماً	من ١٢٠ - ١٨٠ يوماً	من ٩٠ - ١٢٠ يوماً	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
				٢٠١٦
١١١,١١٢	٨٣,٧٠٤	٢٥,٦٧٣	١,٧٣٥	أفراد
٢٩,١٧٩	٢٤,٤٤٦	٤,٧٣٣	-	الصناعة
١٠٥,١٧٤	٨٢,٥٣٦	١,٣٦٦	٢١,٢٧٢	التجارة
٧٤,٥٢٥	٥,٦٥٧	٦٨,٨٦٨	-	الخدمات
٦٤,١٣٢	٦٤,١٣٢	-	-	أخرى
<u>٣٨٤,١٢٢</u>	<u>٢٦٠,٤٧٥</u>	<u>١٠٠,٦٤٠</u>	<u>٢٣,٠٠٧</u>	الإجمالي

تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة

الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق بما يقل عن ٩٠ يوماً لا تعتبر منخفضة القيمة، إلا إذا توفرت معلومات تشير إلى عكس ذلك. تشمل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة على ما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٩٥,٣٨٠	٥٧٢,٤٣٤	متأخرة السداد حتى ٣٠ يوماً
١٣٩,٤١٧	٢٣٧,٧٨٣	متأخرة السداد منذ ٣١ إلى ٦٠ يوماً
٢١٣,٣٤٧	٧١٠,٥١٥	متأخرة السداد منذ ٦١ إلى ٩٠ يوماً
<u>٨٤٨,١٤٤</u>	<u>١,٥٢٠,٧٣٢</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٣-٦ مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تتمة)

جودة الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان مع مراعاة أسوأ الحالات قبل الاستفادة من أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
		فيما يلي التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بموجودات داخل الميزانية العمومية:
٥٢٢,٥٢٨	١,٢٩٣,٧٨٢	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
٣٣٤,٧٤٧	٦٠١,٥٠٤	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
١٢,٧٣٤,٤٢٣	١٥,٧٠٦,٤٨٨	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٨٥٢,٤٥٣	١,٩١٢,٢٥٤	الاستثمارات في الأوراق المالية
٦٤,٦٢٨	١٤٦,٦٩٢	الموجودات الأخرى
<u>١٥,٥٠٨,٧٧٩</u>	<u>١٩,٦٦٠,٧٢٠</u>	
		التعرضات لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود خارج الميزانية العمومية:
<u>١,٥٨١,٩١٨</u>	<u>١,٥٢٩,٨١٩</u>	تعهدات والتزامات طارئة

الحد من المخاطر وإدارة الضمانات

تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال تنويع الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بغرض تجنب التركيز غير الضروري للمخاطر مع العملاء من الأفراد والمجموعات في بعض المواقع والأعمال المحددة. تقوم المجموعة بصورة فعلية باستخدام الضمانات لتقليل تعرضها لمخاطر الائتمان.

تستند قيمة ونوعية الضمانات على تقديرات مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل. تشتمل أنواع الضمانات بصورة رئيسية على النقد والضمانات والرهن على الأسهم المدرجة والرهن والحجز على العقارات أو الضمانات الأخرى على الموجودات. بصورة عامة، لا يتم عادةً الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات في الأوراق المالية والمستحق من المصارف.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وعند الضرورة، تتطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق ذي الصلة، كما تقوم المجموعة بدراسة الضمانات التي تم الحصول عليها أثناء تدقيقها مدى كفاية المخصص المرصود لخسائر انخفاض القيمة.

يتم عادةً تقييم تقديرات القيمة العادلة بصورة سنوية باستثناء حالات الرهونات التي يتم تحديدها عند تعرض معاملة تمويل لانخفاض في القيمة بصورة فردية. وتتم مراجعة تقديرات القيمة العادلة للصكوك بتاريخ كل تقرير. كما تتم مراقبة القيم السوقية للأسهم المدرجة على أساس شهري، وفي حال العجز، تطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق ذي الصلة مع العميل. فيما يلي تقدير القيمة العادلة للضمانات والتعزيزات الإضافية الأخرى المحتفظ بها مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تمة)

٣-٦ مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر (تمة)

الحد من المخاطر وإدارة الضمانات (تمة)

الضمانات		الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		التفاصيل
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
				منخفضة القيمة فدياً
				ممتلكات
١١٥,٤٧٦	١٢٨,٤٣٢	١٣٥,١٠٣	١٤١,٢٠٥	
-	-	٢٤٩,٠١٩	٤٦٨,٩٩٤	أخرى
				إجمالي المبلغ
١١٥,٤٧٦	١٢٨,٤٣٢	٣٨٤,١٢٢	٦١٠,١٩٩	خسائر انخفاض القيمة
-	-	(١٩٨,٠١٩)	(٣٤٢,٩٣١)	القيمة الدفترية
١١٥,٤٧٦	١٢٨,٤٣٢	١٨٦,١٠٣	٢٦٧,٢٦٨	تجاوزت موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
				ودائع تخضع لرهن
١٥,٦٤٤	٧,٣٠٠	٧٣,٩٢٨	١٢,٥٥٩	ممتلكات
٢٥٧,٦٦٨	٩٨٦,١١٦	٢٦٧,٣٣٦	٩٩٩,٥٣٤	أخرى
-	-	٥٠٦,٨٨٠	٥٠٨,٦٣٩	إجمالي المبلغ
٢٧٣,٣١٢	٩٩٣,٤١٦	٨٤٨,١٤٤	١,٥٢٠,٧٣٢	القيمة الدفترية
٢٧٣,٣١٢	٩٩٣,٤١٦	٨٤٨,١٤٤	١,٥٢٠,٧٣٢	لم تتجاوز موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة
				ودائع تخضع لرهن
١,٧١٣,٤٨٠	١,٨٤٦,٥٨٨	١,٨٨٦,٢٥٣	١,٨٤٨,١٢٣	سندات الدين / أوراق الملكية
٢٠,٧٩٧	٣٦٧,٤٨٩	٢٠,٧٩٧	٣٦٧,٤٨٩	ممتلكات
٤,٤٩٠,٦٤٤	٥,١٧٨,٣٧٥	٤,٥٣٠,٨٣٢	٥,٤٩٨,٥٦٤	أخرى
-	-	٥,٠٦٤,٢٧٥	٥,٨٦١,٣٨١	إجمالي المبلغ
٦,٢٢٤,٩٢١	٧,٣٩٢,٤٥٢	١١,٥٠٢,١٥٧	١٣,٥٧٥,٥٥٧	مخصص انخفاض القيمة المجموع
-	-	(١٦٣,٨٦٩)	(٢٠٤,٦٨٥)	القيمة الدفترية
٦,٢٢٤,٩٢١	٧,٣٩٢,٤٥٢	١١,٣٣٨,٢٨٨	١٣,٣٧٠,٨٧٢	الإجمالي
٦,٦١٣,٧٠٩	٨,٥١٤,٣٠٠	١٢,٣٧٢,٥٣٥	١٥,١٥٨,٨٧٢	المطلوبات الطارئة
				هامش نقدي
١١٧,٨٧٥	٨٣,٠٠٥	٢٣٣,٠٠٥	١٧٩,٤١٤	أخرى
-	-	٣٠٤,٧٨٧	٣٧١,٥٤٥	الإجمالي
١١٧,٨٧٥	٨٣,٠٠٥	٥٣٧,٧٩٢	٥٥٠,٩٥٩	

الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي تم إعادة التفاوض بشأنها

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تم إعادة التفاوض بشأن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمبلغ ٤٦١ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٧٣٠ درهم).

يوضح الجدول التالي تحليل الاستثمارات في الأوراق المالية استناداً إلى التصنيفات الخارجية أو ما يعادلها.

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	١أ
-	١٧٢,٨٥٦	٣أ
٨٣٥,٩٦٢	٢١٣,٥٩٦	٢أ
٢٤٨,٦٩٣	١٣٤,٤٩٠	ب ١أ
-	٨٦,٩٨٥	ب ٢أ
-	٢٤٣,٢٣٨	ب ٣أ
٨٥,١٤٣	١٢١,٦٢٠	ب ١أ
٢٨٣,٤٢٥	٣٤٦,٩٤٧	ب ٣أ
٣١,٦٩٧	٣٠,٧٠٠	غير مصنفة
٣٦٧,٥٣٣	٥٦١,٨٢٢	الإجمالي
١,٨٥٢,٤٥٣	١,٩١٢,٢٥٤	

لم تُصنف أي من الاستثمارات في الأوراق المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والمصنفة على أنها متاحة للبيع، موعد الاستحقاق وغير منخفضة القيمة.

٤-٦ مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغيرات في معدلات السوق مثل أسعار السوق وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. تم تصميم إدارة مخاطر السوق لغرض الحد من الخسائر المحتملة من المراكز المفتوحة التي قد تنشأ نتيجة لتغيرات غير متوقعة في معدلات الربح وأسعار العملات الأجنبية وتحركات الأسعار. تستخدم المجموعة نماذج ملائمة، تستند إلى ممارسات السوق القياسية، لتقييم مراكزها وتلقي معلومات سوقية منتظمة لغرض تنظيم مخاطر السوق.

يشتمل إطار مخاطر السوق التجارية على العناصر التالية:

- حدود لضمان أن الجهات المتقبلة للمخاطر لا تتجاوز إجمالي المخاطر ومعايير التركيز الموضوعية من قبل الإدارة العليا.
 - يتم بالتزامن إجراء عمليات تقييم مستقلة من سوق إلى آخر وتسوية للمراكز ومتابعة إجراءات إيقاف الخسائر للمراكز التجارية.
- تم وضع السياسات والإجراءات والحدود التجارية لضمان التطبيق الفعال لسياسات إدارة مخاطر السوق لدى المجموعة. تتم بصورة دورية مراجعة هذه السياسات لضمان بقائها متوافقة مع السياسات العامة لإدارة مخاطر السوق لدى المجموعة.

مخاطر معدل الربح

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمالية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر معدلات الربح نتيجة عدم التوافق أو الفجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية، والتي تستحق أو تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

إن المجموعة معرضة لتأثير التقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح، والتي تنشأ من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية البالغة ١٥,١٥٩ مليون درهم (٢٠١٦: ١٢,٣٧٣ مليون درهم)، والاستثمارات في الأوراق المالية البالغة ١,٧٢١ مليون درهم (٢٠١٦: ١,٧٧٢ مليون درهم)، مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية البالغة ٦٠١ مليون درهم (٢٠١٦: ٣٣٥ مليون درهم)، وودائع العملاء البالغة ١١,٥٢٢ مليون درهم (٢٠١٦: ٩,١٧٦ مليون درهم) بالإضافة إلى مبلغ ٣,٣٦٣ مليون درهم (٢٠١٦: ٢,٥٤٢ مليون درهم) من المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٤-٦ مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر معدل الربح (تتمة)

تحليل الحساسية

إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح أو الخسائر على أساس افتراض تحرك إيجابي أو سلبي بواقع ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

٢٠١٦		٢٠١٧		
التأثير على الأرباح/		التأثير على الأرباح/		
(الخسائر)	الإجمالي	(الخسائر)	الإجمالي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٣٢,٣٥٤	١٤,٤٧٩,٧٣٥	٤٦,٣٨٥	١٧,٤٨١,٠١٠	موجودات تخضع لربح
٣٦,٣٦٤	١١,٧١٨,٥٢٧	٤٨,٨٩٢	١٤,٨٨٥,٤٣٢	مطلوبات تخضع لربح

مخاطر العملات الأجنبية

لا تتعرض المجموعة تعرضات جوهرية لمخاطر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث أن موجودات ومطلوبات المجموعة تتم بشكل أساسي بعملة الدرهم الإماراتي وعملة مجلس التعاون الخليجي أو الدولار الأمريكي.

مخاطر الأسعار

تتمثل مخاطر الأسعار باحتمالية التقلب في أسعار الاستثمارات مما يؤثر على القيمة العادلة للاستثمارات والأدوات الأخرى التي تشتق قيمتها من استثمار معين أو مؤشر الأسعار.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الأسعار من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من حيث التوزيع الجغرافي وتوزيع قطاعات الأعمال.

إن المبالغ المبينة في الجدول أدناه تعكس تأثير محتمل بقيم مساوية ولكن في الاتجاه العكسي على الأرباح قبل الضريبة والاستثمار على أساس افتراض ارتفاع أو انخفاض بواقع ٥٪ في الأسعار، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

التأثير على حقوق الملكية للمجموعة		المعدل القياسي	
٢٠١٦	٢٠١٧		
ألف درهم	ألف درهم		
٩٢,٦٢٣	٩٥,٦١٣	± ٥٪	الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع

٥-٦ إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بتلك المخاطر التي قد تنتج عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بسداد التزاماتها عند استحقاقها في ظل كلٍ من الظروف العادية والجرحة. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل مختلفة علاوة على قاعدة الإيداع المركزية لديها، كما تقوم بإدارة الموجودات السائلة بصورة مناسبة بالإضافة إلى مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصورة يومية. ويتضمن ذلك تقييماً للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر ضمانات ذات درجة عالية قد يتم استخدامها لضمان أي تمويل إضافي، حيثما تقتضي الضرورة.

تتمثل الأداة الأساسية لمراقبة السيولة بتحليل عدم التطابق لفترات الاستحقاق الذي يتم مراقبته على مدى الفترات الزمنية المتتالية ومن خلال العملات الرسمية. يتم وضع التوجيهات الإرشادية الخاصة بالتدفق النقدي السلبي المتراكم على مدى الفترات الزمنية المتتالية.

- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
 للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)
 ٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)
 ٥-٦. إدارة مخاطر السيولة (تتمة)
جداول الاستحقاق:

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدى:

	المجموع ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٦ - ١٢ شهراً ألف درهم	أكثر من ٣ - ٦ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٣٧٨,٤١٠	-	-	-	-	-	١,٣٧٨,٤١٠
مطلوب من مصارف ومؤسات مالية أخرى	٦٠١,٥٠٤	-	-	١١٠,١٥٣	٢٥٤,١٧٢	٩٩,٧٢٩	١٣٧,٤٥٠
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	١٥,١٥٨,٧٧٢	-	٦,٦٠١,٠٠٣	٣,٨٣١,٤٠٣	٥٤٢,٥٦٦	١,٠٢١,١٩٥	٣,١٦٢,٧٤٥
موجودات متاحة للبيع	١,٩١٢,٢٥٤	-	١,٣٧١,٣٢١	٤٣٧,٥٧٦	١٠٣,٣٥٧	-	-
استثمارات عقارية	٥٨٠,٤٤٨	٧٣٤,٤٤٨	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	٣٤١,٤٤١	٣٣٦,٢٤٤	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	٢٥٩,٩٢٢	٢٩,٨٠٤	-	-	-	٣٨,٢٠٥	١٩١,٩١٣
مجموع الموجودات	٢٠,٠٢٧,٦٥٤	٧٤٦,٤٩٦	٧,٩٧٢,٣٢٤	٤,٣٧٩,١٣٢	٩٠٠,٠٥٥	١,١٥٩,١٢٩	٤,٨٧٠,٥١٨
المطلوبات وحقوق الملكية							
ودائع إسلامية للعملاء	١٤,٣٢٣,٨٧٩	-	-	٦٦,٠٠٠	٣,٧١٩,٩٩٣	٣,٤٣٧,٠٥٩	٧,١٠٠,٨٢٧
مطلوب لمصارف ومؤسات مالية أخرى	٣,٣٦٢,٧٠٢	-	-	٩١٨,١٥٠	٨٥٩,٧٦٢	٣٠١,٣٢٩	١,٢٨٣,٤٦١
مطلوبات أخرى	٢٣,٦١٥	-	-	-	-	٢٩,٣٤٦	٢٠١,٢٦٩
حقوق الملكية	٢,١٠٠,٤٥٨	٢,١١٠,٤٥٨	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٠,٠٢٧,٦٥٤	٢,١١٠,٤٥٨	٤,٥٧٩,٧٥٥	٩٨٤,١٥٠	٣,٧٦٧,٧٣٤	٣,٧٦٧,٧٣٤	٨,٥٨٥,٥٥٧

مصرف عجمان ش.م.ع.
 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
 للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)
 ٦. إدارة المخاطر المالية (تمة)
 ٥-٦. إدارة مخاطر السيولة (تمة)
جداول الاستحقاق (تمة)

فيما يلي جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بناءً على الفترة المتبقية من نهاية فترة التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية:

	المجموع ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٦ - ١٢ شهراً ألف درهم	أكثر من ٣ - ٦ أشهر ألف درهم	أكثر من ٦ أشهر ألف درهم	أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	أكثر من ١ - ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر ألف درهم
الموجودات	٦٠٨,٩٧٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٠٨,٩٧٦
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٣٣٤,٧٤٧	-	١٦٥,٢٣٠	٩١,٨١٣	-	-	-	-	-	٧٧,٧٠٤
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى	١٢,٣٧٢,٥٣٥	-	٣,٣٤٥,٨٦٣	٥,٠٧٥,٠٦٤	٨٢,٠٢٥١	٩٢٣,٧٤١	٢,٢٠٧,٦١٦	-	-	٢,٢٠٧,٦١٦
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	١,٨٥٢,٤٥٣	-	٨٧٥,٣٣٥	٣١٣,١٣٠	-	-	٦٦٣,٩٨٨	-	-	٦٦٣,٩٨٨
موجودات متاحة للبيع	٣٢٢,٣٩٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات عقارية	١٤٠,٦٣٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	٣٦٩,٨٣٠	-	٥٥,٤٢٧	٢٣,١٥١	٣٧,٨٤٦	٢٠٨,٨٢٩	-	-	-	٢٠٨,٨٢٩
موجودات أخرى	١٦,٠٠١,٥٧٦	٤٦٣,٠٣٥	٤,٤٤١,٨٥٥	٩٣٥,٢١٥	٩٦١,٥٨٧	٣,٧٦٧,١١٣	-	-	-	٣,٧٦٧,١١٣
مجموع الموجودات	١١,٠٩٧,٨٩٦	-	-	٦٦,٠٠٠	١,٩٧١,٨٨٥	٢,٦١٩,٤٧٨	٦,٤٤٠,٥٣٣	٧٧٩,٦٧٢	٣٢٦,٥٥٣	٧,٥٤٦,٧٥٨
المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٥٤٢,٤٧٢	-	-	٨٤٤,٦٧٥	٩١٨,١٢٥	-	-	-	-	٣,٢٦٦,٥٥٣
ودائع إسلامية للعملاء	٣٤٩,٧٧٧	-	-	-	-	٢٣,٢٢٤	-	-	-	٣٧٢,٩٩١
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢,٠١١,٤٣١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠١١,٤٣١
مطلوبات أخرى	١٦,٠٠١,٥٧٦	٢,٠١١,٤٣١	-	٩١٠,٦٧٥	٢,٦٤٢,٧٠٢	٧,٥٤٦,٧٥٨	-	-	-	٢٠,١٥٤,٣٤٢
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٥٤٢,٤٧٢	-	-	٩١٨,١٢٥	٩١٨,١٢٥	-	-	-	-	٤,٣٨٨,٦٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تمة)

٥-٦ إدارة مخاطر السيولة (تمة)

تتمثل أداة القياس الأساسية التي تستخدمها المجموعة لإدارة مخاطر السيولة بنسبة صافي الموجودات السائلة إلى الودائع من العملاء. ولهذا الغرض، يتم احتساب صافي الموجودات السائلة بإضافة النقد وما يعادله والاستثمارات في سندات الدين (الصكوك) المصنفة التي لها سوق نشط وسائل، ناقصاً أية ودائع من المصارف وسندات الدين (الصكوك) المصدرة وعمليات التمويل والالتزامات الأخرى التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام عملية احتساب مماثلة وليست مطابقة بغرض تقييم مدى درجة التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعية من قبل المصرف المركزي. فيما يلي التفاصيل المعلنة للمصرف فيما يتعلق بنسبة صافي الموجودات السائلة إلى الودائع من العملاء كما في تاريخ التقرير وخلال السنة:

٢٠١٦	٢٠١٧
%١٤	%١٢

في ٣١ ديسمبر

٦-٦ المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في مخاطر تكبد خسارة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة عدة أسباب مختلفة ترتبط بعمليات المجموعة والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك المخاطر التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير الانضباط المؤسسي المتعارف عليها بصورة عامة. تنشأ المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المجموعة، ويتم التعرض لها من قبل كافة شركات الأعمال.

يتمثل هدف المجموعة بإدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن من حيث تجنب الخسائر المالية، والإضرار بسمعة المجموعة، مع تفعيل التكلفة بشكل عام، وتجنب إجراءات النظم الرقابية التي تحد من المبادرة والإبداع.

قامت المجموعة بوضع إطار عام للسياسات والإجراءات بغرض تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. تقوم لجنة المخاطر والالتزام بتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية بغرض التقليل من احتمالية تكبد أية خسائر تشغيلية. يتم الحد من المخاطر عن طريق التكافل، حيثما يكون مناسباً.

يتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية من خلال أعمال المراجعة دورية التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي. تتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة الوحدة المعنية التابعة لها، كما يتم تقديم ملخصات بهذا الشأن إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للمجموعة.

٧-٦ إدارة رأس المال

تقوم الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة المتمثلة في المصرف المركزي، بوضع ومراقبة المتطلبات التنظيمية لرأس المال. تبني المصرف المركزي نظام رأس مال حسب اتفاقية بازل ٢ في نوفمبر ٢٠٠٩. قام المصرف باحتساب معدل كفاية رأس المال بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي، بحيث لا يقل الحد الأدنى لنسبة رأس المال المحددة من المصرف المركزي عن ١٢% من الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تم احتسابها حسب التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي.

تم تقسيم رأس المال النظامي للمجموعة إلى شقين:

- الشق ١ من رأس المال، الذي يتضمن رأسمال الأسهم العادية والاحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة؛
- الشق ٢ من رأس المال، الذي يتضمن احتياطيات القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح/ الخسائر غير المحققة من الاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والمخصص الجماعي لانخفاض القيمة. تم تطبيق الحدود التالية على الشق ٢ من رأس المال:
 - ألا يزيد إجمالي الشق ٢ من رأس المال عن ٦٧٪ من قيمة الشق ١ من رأس المال؛
 - ألا تزيد المطلوبات الثانوية عن ٥٠٪ من إجمالي الشق ١ من رأس المال؛ و
 - ألا يزيد المخصص الجماعي لانخفاض القيمة عن ١,٢٥٪ من إجمالي قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر.

تطبق حدود متنوعة على مكونات قاعدة رأس المال. فلا يمكن أن يتجاوز على ٦٧% من رأس المال المؤهل من المستوى ٢ عن رأس المال المؤهل من المستوى ١، ولا يجوز أن يزيد رأس المال المؤهل للقروض المساندة عن ٥٠% من رأس المال من المستوى ١؛ إذ يجب أن يشكّل رأس المال من المستوى ١ ما نسبته ٨% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٧-٦ إدارة رأس المال (تتمة)

تقيّم موجودات المجموعة المرجحة بالمخاطر بالقياس إلى المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية الخاصة بها. تتضمن المخاطر الائتمانية، المخاطر المدرجة في بيان المركز المالي وغير المدرجة فيه. تتمثل مخاطر السوق في الخسائر من المراكز المدرجة وغير المدرجة في بيان المركز المالي والناشئة عن الحركة على أسعار السوق وتتضمن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر الاستثمارات في حقوق الملكية ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرّف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن العناصر البشرية أو الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية. لأغراض التقدير وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي يتبع المصرف طريقة القياس المعيارية لمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر العمليات، وفقاً للقاعدة الأولى من نظام بازل ٢.

تعتمد سياسة المجموعة على المحافظة على رأس مال قوية وذلك للمحافظة على ثقة السوق وتعزيز التطوير المستقبلي للأعمال. تقوم المجموعة بالأخذ بعين الاعتبار رأس مال المجموعة ومقارنته بالعائد على المساهمين كما أن المجموعة تدرك مدى الحاجة إلى الموازنة بين العوائد المرتفعة الممكنة من خلال زيادة نسبة المديونية والمنافع الناتجة عنها ومدى الأمان الموفر من خلال قاعدة رأس مال قوية. تاريخياً، قامت المجموعة بإتباع سياسة توزيع أرباح حذرة لزيادة رأس المال من المصادر الداخلية لمقابلة حجم النمو المستقبلي. استوفت المجموعة وعملياتها المنظمة فردياً متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة خلال السنة.

يتعين على المجموعة الإعلان عن المصادر الرأسمالية والموجودات المرجحة بالمخاطر ضمن إطار اتفاقية بازل ٢ القاعدة ٣ على النحو المبين في الجدول التالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
		الشق ١ من رأس المال
		رأس المال
١,٦٢٣,٥٠٠	١,٦٨٠,٣٢٣	الاحتياطيات
٤٢٢,٠٥٠	٤٩٥,٣٤١	
<u>٢,٠٤٥,٥٥٠</u>	<u>٢,١٧٥,٦٦٤</u>	
		الشق ٢ من رأس المال
		المخصص العام واحتياطي القيمة العادلة
١٠٢,٤٣٩	١٠٤,١٦٧	إجمالي رأس المال النظامي
<u>٢,١٤٧,٩٨٩</u>	<u>٢,٢٧٩,٨٣١</u>	
		الموجودات المرجحة بالمخاطر
		مخاطر الائتمان
١٠,٩٢٩,٤١٠	١٣,٥٦١,٣٢٩	مخاطر السوق
-	٩٦,٨٤٢	المخاطر التشغيلية
٥٣٥,٠٢٨	٩٣٢,٨٦٤	
<u>١١,٤٦٤,٤٣٨</u>	<u>١٤,٥٩١,٠٣٥</u>	إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر
%١٨,٧٤	%١٥,٦٢	نسبة كفاية رأس المال لرأس المال النظامي
<u>%١٧,٨٤</u>	<u>%١٤,٩١</u>	نسبة كفاية رأس المال للشق ١ من رأس المال

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٧-٦ إدارة رأس المال (تتمة)

معياري كفاية رأس المال - بازل ٣

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة أنظمة معايير كفاية رأس المال - بازل ٣ والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ (تقارير موازية للربع الثاني ٢٠١٧ والربع الثالث ٢٠١٧ وتقارير رئيسية للربع الأخير ٢٠١٧ فصاعداً). وتنص هذه الأنظمة على أن تكون متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات، وهي على وجه التحديد، حقوق المساهمين العادية والشق الأول وإجمالي رأس المال.

إن احتياطي رأس المال الإضافي (احتياطي الاحتفاظ برأس المال) واحتياطي رأس المال للتقلبات الاقتصادية - بحد أقصى يصل إلى ٢,٥ لكل احتياطي - الذي تم تطبيقه، هو أعلى وأكبر من الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية العادية بنسبة ٧٪.

وفيما يتعلق بالعام ٢٠١٧، فإن احتياطي رأس المال التحوطي يعد فاعلاً في الترتيبات الانتقالية وينبغي الحفاظ عليها عند نسبة ١,٢٥٪ من قاعدة رأس المال. أما بالنسبة لعام ٢٠١٨، فينبغي أن يكون احتياطي رأس المال التحوطي عند نسبة ١,٨٨٪، واعتباراً من العام ٢٠١٩، سيكون من المطلوب الاحتفاظ بنسبة ٢,٥٪ من قاعدة رأس المال. ولا يوجد أي تأثير لاحتياطي رأس المال للتقلبات الاقتصادية، كما من غير اللازم الحفاظ عليه للعام ٢٠١٧.

فيما يلي نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنظام معيار كفاية رأس المال - بازل ٣:

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	٢٠١٧	نسبة رأس المال الإجمالي
*متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحلول العام ٢٠١٩	للعام ٢٠١٧		أ. الإجمالي
١٣٪	١١,٧٥٪	١٥,٦٢٪	ب. نسبة الشق الأول الإضافي
١١٪	٩,٧٥٪	١٤,٩١٪	ج. نسبة حقوق الملكية العادية
٩,٥٪	٨,٢٥٪	١٤,٩١٪	

* إن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لسنة ٢٠١٩ لا تتضمن احتياطي رأس المال للتقلبات الاقتصادية.

توزيع رأس المال

تعتمد عملية توزيع رأس المال بين العمليات والأنشطة إلى حد كبير على الاستخدام الأمثل للعائدات المتحققة على رأس المال الموزع. إن حجم رأس المال الموزع على كل عملية أو نشاط يعتمد على المخاطر الكامنة بهذا النشاط. تقوم عملية توزيع رأس المال على تحديد العمليات والأنشطة الملزمة بشكل مستقل ومنفصل عن الجهات المسؤولة على هذه العمليات والأنشطة حيث تتم من خلال قسم التمويل وإدارة المخاطر في المجموعة، وتخضع للمراجعة عن طريق لجنة الموجودات والمطلوبات للمصرف بشكل ملائم.

وبالرغم من أن التوسيع من رأس المال المعدل للمخاطرة هو أساس رئيسي في تحديد كيفية توزيع رأس المال من خلال المجموعة للعمليات والأنشطة، إلا أنه ليس الأساس الوحيد المستخدم في صنع القرار. تم الأخذ بعين الاعتبار أيضاً الاستفادة من التعاون مع العمليات والأنشطة الأخرى وتوفير الإدارة والمصادر الأخرى، وتوافق النشاط مع أهداف استراتيجية المجموعة على المدى البعيد. تتم مراجعة سياسات المجموعة المتعلقة بإدارة رأس المال بشكل دوري من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٧. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) يفصل الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر.

المجموع	التكلفة المطفأة	موجودات متاحة للبيع	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
			٢٠١٧
			الموجودات المالية:
١,٣٧٨,٤١٠	١,٣٧٨,٤١٠	-	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
٦٠١,٥٠٤	٦٠١,٥٠٤	-	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
١٥,١٥٨,٨٧٢	١٥,١٥٨,٨٧٢	-	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٩١٢,٢٥٤	-	١,٩١٢,٢٥٤	موجودات متاحة للبيع
١٤٦,٦٩٢	١٤٦,٦٩٢	-	موجودات أخرى
<u>١٩,١٩٧,٧٣٢</u>	<u>١٧,٢٨٥,٤٧٨</u>	<u>١,٩١٢,٢٥٤</u>	المجموع
			المطلوبات المالية:
١٤,٣٢٣,٨٧٩	١٤,٣٢٣,٨٧٩	-	ودائع إسلامية للعملاء
٣,٣٦٢,٧٠٢	٣,٣٦٢,٧٠٢	-	مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى
١٦٤,٩٤٤	١٦٤,٩٤٤	-	مطلوبات أخرى
<u>١٧,٨٥١,٥٢٥</u>	<u>١٧,٨٥١,٥٢٥</u>	-	المجموع
			٢٠١٦
			الموجودات المالية:
٦٠٨,٩٧٦	٦٠٨,٩٧٦	-	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
٣٣٤,٧٤٧	٣٣٤,٧٤٧	-	مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
١٢,٣٧٢,٥٣٥	١٢,٣٧٢,٥٣٥	-	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٨٥٢,٤٥٣	-	١,٨٥٢,٤٥٣	موجودات متاحة للبيع
٦٤,٦٢٨	٦٤,٦٢٨	-	موجودات أخرى
<u>١٥,٢٣٣,٣٣٩</u>	<u>١٣,٢٨٠,٨٨٦</u>	<u>١,٨٥٢,٤٥٣</u>	المجموع
			المطلوبات المالية:
١١,٠٩٧,٨٩٦	١١,٠٩٧,٨٩٦	-	ودائع إسلامية للعملاء
٢,٥٤٢,٤٧٢	٢,٥٤٢,٤٧٢	-	مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى
٩٣,٢٤٧	٩٣,٢٤٧	-	مطلوبات أخرى
<u>١٣,٧٣٣,٦١٥</u>	<u>١٣,٧٣٣,٦١٥</u>	-	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٨. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع الموجودات أو دفعه لتمويل المطلوبات بين طرفين راغبين بالشراء والبيع بتاريخ القياس. وبذلك، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة. وبناءً على مفهوم القيمة العادلة، فإن المجموعة تفترض أنها مستمرة من دون أي نية أو طلب للحد من نطاق عملها أو إجراء أي صفقة بشروط صعبة وسلبية.

آليات التقييم والافتراضات المطبقة لقياس القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاضعة لشروط وبنود ثابتة والمتاجرة بها في أسواق مالية نشطة على أساس أسعار السوق المدرجة (وتتضمن السندات المدرجة القابلة للاسترداد، وصكوك المقايضة، وصكوك الدين، والسندات الدائمة).
- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى (باستثناء الأدوات المشتقة) وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار السائدة في السوق وعروض الأسعار من المتاجرين لأدوات مشابهة.
- تحسب القيمة العادلة للأدوات المشتقة باستخدام الأسعار المدرجة. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسعار، يتم إجراء تحليل التدفقات المالية المخصومة باستخدام منحنى الناتج السائد على مدى فترة الأداة لعقود المشتقات غير الاختيارية، ونماذج التسعير الاختيارية لعقود المشتقات الاختيارية. تقاس العقود الأجلة بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الأجلة المحددة المدرجة ومنحنيات الناتج المبنية على أسعار فائدة محددة تطابق تواريخ استحقاقات العقود. يتم قياس مبادلة أسعار الريح على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمخصومة باستخدام منحنيات الريح المطبق والمأخوذة من نسب الريح المدرج.

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومقسمة إلى مستويات من ١ إلى ٣ على أساس مدى وضوح القيم العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى ١ - وهي القيم المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة.
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٢ - وهي القيم المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى الأول والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشر (مستنبطة من الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من المستوى ٣ - وهي القيم المستنبطة بالاعتماد على أساليب التقييم وتتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة (مدخلات غير الملحوظة).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)
٨. قياس القيمة العادلة (تتمة)

القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة على أساس متكرر (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير، حسب المستوى المتضمن في النظام المدرج للقيمة العادلة الذي يتم من خلاله تصنيف قياس القيمة العادلة. تستند هذه المبالغ إلى القيم المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١,٧٥٢,٩٣٤	-	١٥٩,٣٢٠	١,٩١٢,٢٥٤
٢,٢١٨	-	-	٢,٢١٨
١,٧٥٥,١٥٢	-	١٥٩,٣٢٠	١,٩١٤,٤٧٢
الموجودات المالية			
الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع			
عقود الصرف الأجنبي الأجلة			
الموجودات غير المالية			
الاستثمارات العقارية			
٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
الموجودات المالية			
الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع			
عقود الصرف الأجنبي الأجلة			
١,٧١٣,١٣٣	-	١٣٩,٣٢٠	١,٨٥٢,٤٥٣
٢,٥١٥	-	-	٢,٥١٥
١,٧١٥,٦٤٨	-	١٣٩,٣٢٠	١,٨٥٤,٩٦٨
الموجودات غير المالية			
الاستثمارات العقارية			

كانت الحركة الموجودات المالية من المستوى ٣ بسبب المشتريات خلال السنة.

تأثير المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من أن المجموعة تعتقد أن التقديرات الخاصة بها فيما يتعلق بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام افتراضات أو طرق مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣، إن تغيير واحدة أو أكثر من الافتراضات المستخدمة بنسبة $\pm ١٠\%$ للافتراضات البديلة المحتملة بصورة معقولة سيكون له التأثير التالي:

التأثير على الأرباح أو الخسائر		التأثير على الدخل الشامل الأخر		
إيجابي	سلبي	إيجابي	سلبي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٥٨,٠٤٥	(٥٨,٠٤٥)	١٥,٩٣٢	(١٥,٩٣٢)	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٣٢,٢٤٠	(٣٢,٢٤٠)	١٣,٩٣٢	(١٣,٩٣٢)	٣١ ديسمبر ٢٠١٦

- فيما يتعلق بالموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ولها طبيعة قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة)، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية مساوية لقيمتها العادلة.
- فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع، استخدمت الإدارة السعر المدرج، في حال توفره، لتحديد القيمة العادلة أو استخدام طريقة احتساب القيمة الحالية المرتكزة على مدخلات السوق الملحوظة.
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية استناداً إلى احتساب القيمة الحالية التي تأخذ في الاعتبار التصنيف الائتماني لتمويل المبلغ النقدي والمبالغ المتوقعة دفعها مقدماً. يتم استخدام هذه الخصائص لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة واستخدام معدلات يتم تعديلها في ضوء المخاطر. إلا أن هذا الأسلوب يخضع لبعض القيود، مثل تقدير المعدل المناسب في ضوء المخاطر، وافتراضات ومدخلات مختلفة قد يترتب عليها نتائج مختلفة.
- تقدر القيم العادلة للودائع من المصارف والعملاء باستخدام طريقة احتساب القيمة الحالية مع تطبيق الأسعار المقدمة للودائع المتضمنة فترات استحقاق وشروط مماثلة. تعتبر القيمة العادلة للودائع مستحقة الدفع عند الطلب هي المبلغ مستحق الدفع في تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٩. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

(أ) فيما يلي تحليل النقد والأرصدة للمجموعة لدى المصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٨٦,٤٤٨	٨٤,٦٢٨	نقد في الصندوق
		أرصدة لدى المصرف المركزي:
		حسابات جارية
١٢٠,١٢٣	١٠٤,٧٢٩	متطلبات الاحتياطي لدى المصرف المركزي (إيضاح ٩ (ب))
٤٠٢,٤٠٥	٥٤٤,٠٥٣	مرايحات دولية لدى المصرف المركزي
-	٦٤٥,٠٠٠	
<u>٦٠٨,٩٧٦</u>	<u>١,٣٧٨,٤١٠</u>	

النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦ محتفظ بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) يتطلب من المجموعة الاحتفاظ باحتياطيات لدى المصرف المركزي بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي. إن هذه الاحتياطيات غير متوفرة للعمليات اليومية للمجموعة ولا يمكن سحبها من دون موافقة المصرف المركزي. ويختلف مستوى الاحتياطي المطلوب شهرياً حسب توجهات المصرف المركزي المعنية. ومع ذلك، وافق المصرف المركزي بموجب التعميم رقم ٢٠٠٨/٤٣١، للمصارف بالاقتراض إلى حد ١٠٠% من متطلبات احتياطياتها بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ الإحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٥٤٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٤٠٢ مليون درهم).

١٠. مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى

(أ) فيما يلي تحليل المطلوب للمصرف من مصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٧,٧٠٤	٣٦,٧٩٩	حسابات جارية
٢٥٧,٠٤٣	٥٦٤,٧٠٥	ودائع وكالة لدى المصارف
<u>٣٣٤,٧٤٧</u>	<u>٦٠١,٥٠٤</u>	المجموع

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب من مصارف ومؤسسات مالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٩,٣٢٥	٤٤١,٧٧٦	داخل الإمارات العربية المتحدة
٢٩٥,٤٢٢	١٥٩,٧٢٨	خارج الإمارات العربية المتحدة
<u>٣٣٤,٧٤٧</u>	<u>٦٠١,٥٠٤</u>	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

١١. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي

(أ) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
		موجودات تمويلية إسلامية
		مرايحات سيارات
٢٦٨,٩٨٨	٢٠١,٩٧٩	مرايحات بضائع
٤,٧٩٠,٢٤٥	٦,١٨٦,٢٦٠	مجموع المرايحات
٥,٠٥٩,٢٣٣	٦,٣٨٨,٢٣٩	إجازات
٦,٨٣٩,٠٨٧	٨,٣٧٥,١٥١	استصناع
١٤,١٦١	٣٧,٧٤١	بطاقة ائتمان إسلامية
٤٠,٣٩١	٣٨,٧٦٢	إيرادات مؤجلة
١١,٩٥٢,٨٧٢	١٤,٨٣٩,٨٩٣	
(٩٠٦,٣٣٢)	(٩٦٨,٥٣٧)	
١١,٠٤٦,٥٤٠	١٣,٨٧١,٣٥٦	مجموع الموجودات التمويلية الإسلامية
		موجودات استثمارية إسلامية
		مشاركات
٨٠,٠٠٠	-	مضاربة
١,٠٠١,٦٤٠	١,٠٩٢,٥٦٢	وكالات
٦٠٦,٢٤٣	٧٤٢,٥٧٠	
١,٦٨٧,٨٨٣	١,٨٣٥,١٣٢	مجموع الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٢,٧٣٤,٤٢٣	١٥,٧٠٦,٤٨٨	مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٣٦١,٨٨٨)	(٥٤٧,٦١٦)	مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (ب))
١٢,٣٧٢,٥٣٥	١٥,١٥٨,٨٧٢	مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، الصافي

(ب) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
		فردى
		الرصيد في ١ يناير
٩٦,١٠١	١٩٨,٠١٩	محمل للسنة
١١٦,٩٩١	١٥٤,٢١٤	مشطوبات
(١٥,٠٧٣)	(٩,٣٠٢)	الرصيد في ٣١ ديسمبر
١٩٨,٠١٩	٣٤٢,٩٣١	
		جماعى
		الرصيد في ١ يناير
١٤٨,٣٢٢	١٦٣,٨٦٩	محمل للسنة
١٥,٥٤٧	٤٠,٨١٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر
١٦٣,٨٦٩	٢٠٤,٦٨٥	
٣٦١,٨٨٨	٥٤٧,٦١٦	مجموع المخصص الفردي والجماعى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

١١. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي (تمة)

(ج) في سياق الاعتيادي لأعمال المصرف بشأن تقديم التمويل، يحتفظ المصرف بضمانات كتأمين في محاولة لتخفيف مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية. تتضمن تلك الضمانات رهن عقاري على الأراضي والمباني وحق الحجز على المدخرات والودائع الاستثمارية والأسهم. وفيما يلي القيمة المقدرة للضمانات بشأن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بخلاف موجودات التجزئة والتي هي بالأساس تمويل قائم على الموجودات:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	ممتلكات ورهونات عقارية
٤,٨٦٣,٧٨٨	٦,٢٩٢,٩٢٣	ودائع وأسهم ملكية
١,٨٦٧,٧٩٦	٢,٣٠٤,٣٨٢	

(د) بلغت القيمة العادلة للضمانات التي يحتجزها المصرف بشأن التسهيلات المحددة بشكل فردي لانخفاض القيمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ١٢٨ مليون درهم (٢٠١٦: ١١٦ مليون درهم).

(هـ) بلغت القيمة الإجمالية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المحددة لانخفاض القيمة بشكل فردي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ٦١٠ مليون درهم (٢٠١٦: ٣٨٤ مليون درهم).

(و) فيما يلي تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بالصافي حسب القطاع الصناعي والجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦.

المجموع ألف درهم	الإمارات العربية		٢٠١٧
	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
			القطاع الاقتصادي
٦٣٢,٦١١	٢٧٤,٢٧٩	٣٥٨,٣٣٢	الحكومة
٤,٧٩٥,٩١٠	٤٢,٥٣٥	٤,٧٥٣,٣٧٥	الصناعة والخدمات
٢,١٤٩,٢٦٣	-	٢,١٤٩,٢٦٣	التجارة
٤,٤٤٥,٩٥٧	٩٧,٥٧٣	٤,٣٤٨,٣٨٤	العقارات
١,٨٨٤,٨٩٦	-	١,٨٨٤,٨٩٦	التمويل السكني
١,٧٩٧,٨٥١	-	١,٧٩٧,٨٥١	التمويل الاستهلاكي
١٥,٧٠٦,٤٨٨	٤١٤,٣٨٧	١٥,٢٩٢,١٠١	
(٥٤٧,٦١٦)			مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (ب))
١٥,١٥٨,٨٧٢			المجموع

المجموع ألف درهم	الإمارات العربية		٢٠١٦
	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
			القطاع الاقتصادي
١٧٨,٣٦٣	١٣١,١٩٦	٤٧,١٦٧	الحكومة
٣,٦٨٤,٧٢٤	٨٦,٣٩٩	٣,٥٩٨,٣٢٥	الصناعة والخدمات
١,٨٧٧,٣٩٨	-	١,٨٧٧,٣٩٨	التجارة
٥٠,٧٩٧	-	٥٠,٧٩٧	مؤسسات مالية
٣,٥٣٢,٠٨٧	١١٨,٧٠٢	٣,٤١٣,٣٨٥	العقارات
١,٧١٦,٧٨٣	-	١,٧١٦,٧٨٣	التمويل السكني
١,٦٩٤,٢٧١	٢٠	١,٦٩٤,٢٥١	التمويل الاستهلاكي
١٢,٧٣٤,٤٢٣	٣٣٦,٣١٧	١٢,٣٩٨,١٠٦	
(٣٦١,٨٨٨)			مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ١١ (ب))
١٢,٣٧٢,٥٣٥			المجموع

مصرف عجمان ش.م.ع.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)
١٢. استثمار في أوراق مالية استثمارية

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
١,٨٥٢,٤٥٣	١,٩١٢,٢٥٤
١,٨٥٢,٤٥٣	١,٩١٢,٢٥٤

متاحة للبيع - صكوك مدرجة (إيضاح ١٠-١٢ (أ))

١٠-١٢ متاحة للبيع

(أ) فيما يلي التحليل الجغرافي للاستثمارات في استثمارات متاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٦٣٧,٦٨١	١,١٤٠,٢٧٧	داخل الإمارات العربية المتحدة
٥٢١,٣٩٨	٧٤٢,٦٥٧	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
٦٩٣,٣٧٤	٢٩,٣٢٠	بقية العالم
١,٨٥٢,٤٥٣	١,٩١٢,٢٥٤	المجموع

(ب) فيما يلي تحليل للاستثمارات في صكوك محتفظ بها للاستحقاق حسب القطاع الصناعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٥١١,٨٠٦	١,٢٣٥,٩٦٤	الحكومة
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	الصناعة والخدمات
١٢٠,٢٧٧	١٤١,٦٢٠	العقارات
١٧٠,٣٧٠	٤٨٤,٦٧٠	مؤسسات مالية
١,٨٥٢,٤٥٣	١,٩١٢,٢٥٤	المجموع

(ج) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، سجلت المجموعة خسارة القيمة العادلة على الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة ٢٤ مليون درهم في احتياطي استثمار القيمة العادلة (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: بلغت أرباح القيمة العادلة ٢٨ مليون درهم).

(د) تتضمن الأوراق المالية المتاحة للبيع قيمة قدرها ٣٢٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: صفر) مرهونة بموجب مرابحة مرهونة لدى مؤسسة مالية.

مصرف عجمان ش.م.ع.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)
١٢. استثمار في أوراق مالية استثمارية (تتمة)

١٣. استثمارات عقارية

(أ) فيما يلي الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

المجموع	عقارات قيد الإنشاء	عقارات أخرى	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
			٢٠١٧
٣٢٢,٣٩٨	٢٩٤,٨٠٠	٢٧,٥٩٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧
٢٥٢,٤١٥	٢٢٤,٠٤٣	٢٨,٣٧٢	إضافات خلال السنة
٥,٦٣٥	٥,٦٣٥	-	زيادة في القيمة العادلة خلال السنة
٥٨٠,٤٤٨	٥٢٤,٤٧٨	٥٥,٩٧٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
			٢٠١٦
٧٨,٠٠٠	-	٧٨,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦
١٩٣,٤٣٧	١٢٩,٨٠٠	٦٣,٦٣٧	إضافات خلال السنة
-	١١٤,٠٣٩	(١١٤,٠٣٩)	تحويل عند إنجاز الإنشاءات
٥٠,٩٦١	٥٠,٩٦١	-	زيادة في القيمة العادلة خلال السنة
٣٢٢,٣٩٨	٢٩٤,٨٠٠	٢٧,٥٩٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

يُحتفظ بجميع الاستثمارات العقارية للمجموعة ضمن تملك حر وتقع جميعها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) إن قيمة الاستثمارات العقارية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تبلغ ٥٨٠ مليون درهم (٢٠١٦: ٣٢٢ مليون درهم). وتستند القيمة العادلة بالأساس على مدخلات السوق غير الملحوظة (أي المستوى ٣).

لقد تم إجراء التقييم عن طريق مقيمو عقارات غير تابعين للمجموعة من أصحاب المؤهلات المعترف بها ولديهم أحدث الخبرات بموقع وفئة الاستثمارات العقارية التي أُجري عليها التقييم. وقد أجرت المجموعة علاوة على ذلك تقييمًا بالاستعانة بالبيانات السوقية المقارنة والقيمة الحالية لنموذج قيمة التدفقات النقدية المستقبلية مدعومة بعقود الإيجار الحالية والقيم الإيجارية السوقية المتداولة لعقارات متشابهة.

مصرف عجمان ش.م.ع.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)
١٤. ممتلكات ومعدات

المجموع	أراضي ومباني	أعمال رأسمالية	أجهزة وبرامج كمبيوتر	سيارات	أثاث مكتبي ومعدات	تحسينات على العقارات المستأجرة	التكلفة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٤١,٤٨٣	٩٧,٢١٦	١٠,٩٠٩	٥٥,٨٠٤	١,٤٤٧	٢٣,٦٣٣	٥٢,٤٧٤	في ١ يناير ٢٠١٦
١٥,٢٧٩	٢,٠٩٩	٧,٧٣٠	٣,٣٢٣	-	٤٢٧	١,٧٠٠	إضافات
-	-	(١٢,٦٧٢)	٥,٠٤٠	-	٤,٢٨٣	٣,٣٤٩	تحويلات
(٢٧٢)	-	-	-	(٢٧٢)	-	-	استبعادات
(٩٦)	-	(٩٦)	-	-	-	-	شطب
٢٥٦,٣٩٤	٩٩,٣١٥	٥,٨٧١	٦٤,١٦٧	١,١٧٥	٢٨,٣٤٣	٥٧,٥٢٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٢,٤٤٩	-	٥,٣٣٠	١,٦٣٩	-	٥,٣٣٨	١٤٢	إضافات
-	-	(٤,٨١٩)	١,٠٥٠	-	٢,٠٢٤	١,٧٤٥	تحويلات
(٢٢٤)	-	-	(١١)	-	(٢١)	(٩٢)	استبعادات
٢٦٨,٧١٩	٩٩,٣١٥	٦,٣٨٢	٦٦,٨٤٥	١,١٧٥	٣٥,٦٨٤	٥٩,٣١٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١٠,١٠١	١,١٦٦	-	٤١,١٧٠	٩٣٩	١٩,٥٣٤	٣٨,٢٠٣	الاستهلاك المتراكم
١٥,٠٧١	١,٥٥٤	-	٧,٢٠٧	٦٦٢	١,٩٣٢	٤,١٦٢	في ١ يناير ٢٠١٦
(٢٧٢)	-	-	-	(٢٧٢)	-	-	محمل للسنة
١١٥,٧٥٧	٢,٧٢٠	-	٤٨,٣٧٧	٨٢٩	٢١,٤٦٦	٤٢,٣٦٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١٦,٨٤٣	١,٤٩٣	-	٧,٠٣٣	٤٤٣	٤,٤٥٥	٣,٧١٨	محمل للسنة
(٢٤)	-	-	(١١)	-	(٢١)	(٩٢)	استبعادات
١٣٢,٤٧٥	٤,٢١٣	-	٥٥,٣٩٩	٩٧٢	٢٥,٩٠٠	٤٥,٩٩١	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١٣٦,٢٤٤	٩٥,١٠٢	٦,٣٨٢	١١,٤٤٦	٢٠٣	٩,٧٨٤	١٣,٢٢٧	صافي القيمة الدفترية
١٤٠,٦٣٧	٩٦,٥٩٥	٥,٨٧١	١٥,٧٩٠	٣٤٦	٦,٨٧٧	١٥,١٥٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
							في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

* تتضمن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تكلفة متكبدة في مشاريع معلوماتية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

١٥. موجودات أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	إيرادات مستحقة على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٥٢,١٧١	٧٤,٩٣٧	موجودات مستحقة في تسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية
٢٣,٦٨٤	٢٩,٨٠٤	مصاريف مدفوعة مقدماً
١٩,٠٢٨	٢٨,١٦٨	إيرادات مستحقة على الاستثمارات في الأوراق المالية
١٢,٤٥٧	٢٢,٣٧٦	قبولات (إيضاح ١٨)
١٦٧,٨٤٢	١٧,٣١٩	سلف للموظفين
١١,٩٢٨	١٣,٥٩٨	عقود الصرف الأجنبي الأجلة
٢,٥١٥	٢,٢١٨	أخرى
٨٠,٢٠٥	٧١,٥٠٢	
٣٦٩,٨٣٠	٢٥٩,٩٢٢	

١٦. الودائع الإسلامية للعملاء

(أ) فيما يلي تحليل الودائع الإسلامية لعملاء المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	حسابات جارية
١,٧١٦,١٧٥	٢,٥٩٢,٩٧٩	ودائع مضاربة:
١٧٥,٢٢٣	٢٠٧,٧٠٣	حسابات توفير
٩٦,٨٩٢	٦٨,١٨٤	ودائع لأجل
١,٩٨٨,٢٩٠	٢,٨٦٨,٨٦٦	ودائع وكالة
٨,٩٠٣,٩٤٠	١١,٢٤٩,٣٧١	حسابات ضمان
١١١,٢١٥	٩٣,٩٣٣	حسابات الهامش
٩٤,٤٥١	١١١,٧٠٩	
١١,٠٩٧,٨٩٦	١٤,٣٢٣,٨٧٩	

جميع ودائع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦ محتفظ بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٧. مطلوب للمصارف وللمؤسسات المالية الأخرى

(أ) فيما يلي التحليل للمطلوب للمصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	عقود متداولة
-	٣٠,١٧٤	ودائع استثمارية
٢,٥٤٢,٤٧٢	٣,٣٣٢,٥٢٨	المجموع
٢,٥٤٢,٤٧٢	٣,٣٦٢,٧٠٢	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للمطلوب للمصارف ومؤسسات مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة
١,٩٤٦,٤٢٥	٢,٦١٦,٠٩٧	خارج الإمارات العربية المتحدة
٥٩٦,٠٤٧	٧٤٦,٦٠٥	المجموع
٢,٥٤٢,٤٧٢	٣,٣٦٢,٧٠٢	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

١٨. مطلوبات أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	ربح مستحق على الودائع الإسلامية للعملاء والإيداعات من المصارف
٩٣,٢٤٧	١١٧,٧٣٣	مخصصات لرواتب ومنافع الموظفين
١٩,٢١٩	١٦,٥٥٠	شيكات المدراء
٤٥,١٩٣	٤٥,٣١٢	قبولات (إيضاح ١٥)
١٦٧,٨٤٢	١٧,٣١٩	أخرى
٢٤,٢٧٦	٣٣,٧٠١	
<u>٣٤٩,٧٧٧</u>	<u>٢٣٠,٦١٥</u>	

١٩. رأس المال

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	الصادر والمدفوع بالكامل:
<u>١,٦٢٣,٥٠٠</u>	<u>١,٦٨٠,٣٢٣</u>	١,٦٨٠,٣٢٢,٥٠٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,٦٢٣,٥٠٠,٠٠٠) سهمًا بقيمة كل سهم ١ درهم

أقر المساهمون خلال سنة ٢٠١٦ زيادة رأس مال البنك المصدر من ١,٦٢٣,٥٠٠,٠٠٠ درهم إلى ١,٦٢٣,٥٠٠,٠٠٠ درهم عن طريق إصدار حقوق بعدد ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا بسعر إصدار بلغ ١,٣٥ درهم لكل سهم جديد وهو ما يعكس القيمة الاسمية البالغة ١ درهم لكل سهم جديد وعلاوة السهم بقيمة ٣٥ فلس للسهم. وقد أتم البنك إجراءات إصدار عدد ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهمًا بقيمة ٦٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم.

٢٠. الاحتياطي القانوني

تقضي المادة ١٩٢ من القانون التجاري للشركات وبنود النظام الأساسي للمصرف، بتحويل ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يساوي هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

٢١. توزيعات الأرباح المدفوعة

كما في تاريخ الموافقة على البيانات المالية الموحدة، سيتم تقديم اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيعات الأرباح إلى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الحصول على موافقه عليه.

في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٧، أعلن المساهمون عن الموافقة على توزيع أسهم منحة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بنسبة ٣,٥% (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٧%) من رأس المال البالغ ٥٦,٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٧٣,٥ مليون درهم). وقد تم على إثر ذلك زيادة رأس المال بقيمة توزيعات الأسهم. كما وقد تم الموافقة على مبلغ ٢,٥ مليون درهم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

٢٢. إيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	إيرادات من إجارة
٢٦٦,٤٤٠	٣٣٧,٣٣٧	إيرادات من مرابحة
٢١٥,٤٧٢	٢٧١,٣٧٧	إيرادات من مضاربة
٣٧,٢١٣	٣٩,٩٥٣	إيرادات من وكالة
٣٥,٩٢٢	٣١,٤٠١	إيرادات من تمويل استصناع
٣٠,٢	١,١٣٥	إيرادات من مشاركة
٥,٤٣٣	٤٢٧	
<u>٥٦٠,٧٨٢</u>	<u>٦٨١,٦٣٠</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٢٣. إيرادات من الاستثمار في الأوراق المالية

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
١٩,٨٥٥	٧٩,٠٤٨
٤٢,٣٢٤	٧,٥٤١
٢١,٥٩٩	-
٨٣,٧٧٨	٨٦,٥٨٩

إيرادات من صكوك متاحة للبيع
ربح محقق من بيع صكوك متاحة للبيع
إيرادات من صكوك محتفظ بها للاستحقاق
المجموع

٢٤. الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
٧,٩٥١	٥,٧٦٢
٩,٤٥٣	١٣,٦٦٤
١١,٧٣٣	٧,٢٤٢
٢٥,٢٣٨	٦,٠٥٣٤
١٣,٢٦٩	١٢,٠٨١
٥٢,٨٦٣	٢٨,٥٧٤
١,٩٠٢	٨,٢٩٤
١٠,١٣٥	١٢,٩٣٣
١٣٢,٥٤٤	١٤٩,٠٨٤

رسوم وعمولات تجارية
إيرادات سعر الصرف الأجنبي
رسوم الودائع وبطاقات الائتمان
رسوم تقييم ومعاملات
رسوم تعاقد
إيرادات من الاستثمارات العقارية
رسوم وكيل استثمار
أخرى
المجموع

٢٥. تكاليف الموظفين

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
١١٤,٤٥١	١١٣,٤٨٠
٦٤,٢٢٥	٥٤,٩٢١
١٧٨,٦٧٦	١٦٨,٤٠١

رواتب ومنافع
تكاليف أخرى متعلقة بالموظفين

٢٦. المصاريف العمومية والإدارية

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
١٢,١٥٣	١٣,٣٩٤
٤,٠٥٨	٣,٩٠٤
٣,٩٦٦	٢,٣٢١
٣,٩٢٦	٥,١٠٤
٣,١٧٦	٢,٢٤٥
٣,٠٦٢	٣,٢٢٤
٢,٩٩٤	٣,١١٧
٢,٥٢٥	١,١٤٤
٢,٢٧٢	١,٤٠٣
١٣,٢٧٠	١٦,١٨٩
٥١,٤٠٢	٥٢,٠٤٥

مصاريف الإيجار
مصاريف اتصالات
ترخيص برامج إلكترونية
تكاليف صيانة الآلات والمباني
أتعاب مهنية وقانونية
خدمات الأمن وتتضمن خدمات نقل النقد
مصاريف التسويق، والتصميم، وتطوير المنتج والاتصالات
مصاريف استشارية
مطبوعات وقرطاسية
أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٢٧. الأرباح للسهم

تحتسب الأرباح للسهم عن طريق تقسيم أرباح المساهمين للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم الاعتيادية عند الإصدار خلال السنة كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
		الأرباح الأساسية للسهم
١٢٥,٥٤٥	١٣٢,٦١٤	الربح للسنة المنتهية (ألف درهم)
(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (ألف درهم)
<u>١٢٣,٠٤٥</u>	<u>١٣٠,١١٤</u>	
١,٠٥٠,٠٠٠	١,٦٢٣,٥٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في ١ يناير (بالآلاف)
		تأثير أسهم المنحة المصدرة (بالآلاف)
٧٣,٥٠٠	-	أسهم منحة مصدرة في ٢٠١٦
٥٦,٨٢٣	٥٦,٨٢٣	أسهم منحة مصدرة في ٢٠١٧
		تأثير حقوق إصدار أسهم (بالآلاف)
٣١٩,٥٥٨	-	أسهم جديدة مصدرة (المعدل المرجح)
<u>١,٤٩٩,٨٨١</u>	<u>١,٦٨٠,٣٢٣</u>	المعدل المرجح لعدد الأسهم القائمة في ٣١ ديسمبر (بالآلاف)
<u>٠,٠٨٢</u>	<u>٠,٠٧٧</u>	الأرباح الأساسية للسهم (الدروهم)

لم يكن هناك أية أسهم قائمة مخفضة محتملة قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦.

تم تعديل العدد المرجح للأسهم العادية قيد الإصدار على مدار السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لتعكس أسهم المنحة المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٢٨. النقد وما يعادله

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٦٠٨,٩٧٦	١,٣٧٨,٤١٠	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح ٩)
		مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٧٧,٧٠٤	١٣٧,٤٠١	(باستحقاق أصلي يقل عن ثلاثة أشهر)
		أوراق مالية استثمارية (إيضاح ١٢) - استثمارات عالية السيولة بتاريخ استحقاق أصلي أقل من ٣ أشهر
<u>٦٦٤,٠٥٤</u>	<u>-</u>	
١,٣٥٠,٧٣٤	١,٥١٥,٨١١	
(٤٠٢,٤٠٥)	(٥٤٤,٠٥٣)	يطرح: وديعة إلزامية لدى المصارف المركزية (إيضاح ٩)
<u>٩٤٨,٣٢٩</u>	<u>٩٧١,٧٥٨</u>	

٢٩. معاملات الأطراف ذات العلاقة

(أ) إن بعض الأطراف ذات العلاقة (مثل أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والمساهمين الرئيسيين للمجموعة والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية بها) هم عملاء لدى المجموعة ضمن نطاق النشاط الاعتيادي. إن مثل هذه المعاملات قد تمت على نفس الأسس السائدة مع الأطراف غير ذوي العلاقة بما في ذلك أسعار الربح والضمانات ولا تتحمل أكثر من المخاطر الاعتيادية. مثل هذه المعاملات لأطراف ذات علاقة موضحة أدناه.

(ب) تخضع المجموعة لسيطرة حكومة عجمان بنسبة ملكية ٢٦% (٢٠١٦: ٢٦%) من رأس المال الصادر والمدفوع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٢٩. معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

المعاملات

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

٢٠١٦			٢٠١٧			
أعضاء مجلس الإدارة وأطراف المجموع	المساهمين الأساسيين أخرى ذات علاقة	ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف المجموع	المساهمين الأساسيين أخرى ذات علاقة	ألف درهم	
٥٩,١٦٢	١,٣٧٦	٥٧,٧٨٦	٦٦,٧٢٧	٢,١١٤	٦٤,٦١٣	حصة المودعين من الأرباح
٤٦,٨٨٣	٤,١٤٩	٤٢,٧٣٤	٥٨,٤٠٣	٤,٣٧٣	٥٤,٠٣٠	الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٦٦٠	١,٦٦٠	-	-	-	-	المصروفات الإيجارية

الأرصدة

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة بتاريخ التقرير:

٢٠١٦			٢٠١٧			
أعضاء مجلس الإدارة وأطراف المجموع	المساهمين الأساسيين أخرى ذات علاقة	ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف المجموع	المساهمين الأساسيين أخرى ذات علاقة	ألف درهم	
٨٤٦,٧٧٥	٦٨,٣٥٥	٧٧٨,٤٢٠	٨٩٤,٤٩٥	١٤٣,٠٣٣	٧٥١,٤٦٢	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٢,٢٩٩,٠٧٩	٨٠,٢٥٩	٢,٢١٨,٨٢٠	٢,٩١٧,٣٠٠	١٨٤,٢٦٠	٢,٧٣٣,٠٤٠	ودائع العملاء
٢٦,٩٠٠	٢٦,٩٠٠	-	-	-	-	موجودات أخرى (سلف)

تعويض أفراد الإدارة

فيما يلي تعويضات كبار أفراد الإدارة:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
١٨,٦٣١	١٩,١٦٢	منافع الموظفين قصيرة الأجل
١,٠٦٨	١,٠٣٩	منافع نهاية الخدمة
١٩,٦٩٩	٢٠,٢٠١	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٣٠. الالتزامات والتعهدات الطارئة

تعهدات رأسمالية

كان لدى المجموعة تعهدات رأسمالية قائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بقيمة ٦٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٧٠ مليون درهم) والتي سيتم تمويلها خلال الإثنا عشر شهراً القادمة.

الالتزامات والتعهدات الطارئة المتعلقة بالائتمان

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالائتمان على التزامات بتقديم ائتمان مخصص للوفاء بمتطلبات عملاء المجموعة.

فيما يلي ارتباطات والتزامات المجموعة الطارئة المتعلقة بالائتمان:

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٠٤٤,١٢٦	٩٧٨,٨٦٠	التزامات بتقديم ائتمان
٥١,٠١٤	٥١,٥١٣	خطابات اعتماد
٤٨٦,٧٧٨	٤٩٩,٤٤٦	خطابات ضمان
<u>١,٥٨١,٩١٨</u>	<u>١,٥٢٩,٨١٩</u>	

٣١. التحليل حسب القطاع

يتم بيان القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية (الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية) وهي المسؤولة عن توزيع الموارد على القطاعات المعلنة وتقييم أدائها بعد تبني الإدارة المنهج الخاص بالمعيار رقم ٨ من معايير التقارير المالية الدولية.

تشتمل المجموعة على ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- الأعمال المصرفية للمستهلكين - تتضمن الحسابات الجارية الخاصة للعملاء من الأفراد وحسابات الادخار والودائع وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والتمويل الشخصي والتمويل العقاري؛
 - الأعمال المصرفية للشركات - تتضمن المعاملات مع المؤسسات بما في ذلك الجهات الحكومية والهيئات العامة وتتألف من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية والودائع ومعاملات التمويل التجاري؛
 - أعمال الخزينة - تتضمن أنشطة غرفة التداول وأسواق المال ذات الصلة ومعاملات صرف العملات الأجنبية مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولا يمثل أي مما سبق قطاعاً معلناً بشكل منفصل.
- حيث أن كافة عمليات كل قطاع من قطاعات المجموعة تعتبر عمليات مالية تنتج معظم إيراداتها من الدخل من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وحيث أن اللجنة التنفيذية تعتمد بشكل أساسي على صافي الدخل لتقييم أداء القطاع، يتم عرض إجمالي إيرادات ومصروفات كافة القطاعات المعلنة على أساس صافي القيمة.
- ترتكز تقارير إدارة المجموعة على قياس الأرباح التشغيلية التي تتألف من الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، وخسائر انخفاض قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية وصافي إيرادات الرسوم والعمولات والإيرادات والمصروفات الأخرى. تشتمل موجودات ومطلوبات القطاع على الموجودات والمطلوبات التشغيلية، كونها تمثل معظم بنود الميزانية العمومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

٣١. التحليل حسب القطاع (تمة)

النتائج التشغيلية للقطاع

فيما يلي المعلومات المقدمة إلى المجلس حول القطاعات المعلنة:

المجموع	أخرى	استثمارات	الخزينة	الأعمال المصرفية للشركات	الأعمال المصرفية للمستهلكين	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
						في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
						صافي الإيرادات من الاستثمار في
						الموجودات التمويلية
٣٣٠,٠٢٦	-	١٣,٧٧٤	١٢,١١٣	٢٠٩,٩٩٤	٩٤,١٤٥	والاستثمارية الإسلامية
						إيرادات من الاستثمارات في الأوراق
٨٦,٥٨٩	-	٦,٣٨٥	٨٠,٢٠٤	-	-	المالية
						خسائر انخفاض قيمة الموجودات
(١٩٥,٧٩٧)	-	(٣,٩٢٠)	(٢,٤٧٢)	(١٦٧,٦٧٠)	(٢١,٧٣٥)	التمويلية والاستثمارية الإسلامية
						صافي إيرادات الرسوم والإيرادات
١٤٩,٠٨٤	١,٩٢٢	٣٧,٧١٣	١٢,٨٨١	٧٦,١٤٥	٢٠,٤٢٣	الأخرى
(١٦٨,٤٠١)	(٩٥,٥٤٨)	(٥,٧٠٥)	(٢,٨٨١)	(١٥,٠٠٢)	(٤٩,٢٦٥)	تكلفة الموظفين
(٥٢,٠٤٥)	(١٩,٢٧٧)	(١٩٠)	(٨٧٠)	(٤,٢٥٤)	(٢٧,٤٥٤)	المصروفات العمومية والإدارية
(١٦,٨٤٢)	(١٦,٨٤٢)	-	-	-	-	استهلاك ممتلكات ومعدات
١٣٢,٦١٤	(١٢٩,٧٤٥)	٤٨,٠٥٧	٩٨,٩٧٥	٩٩,٢١٣	١٦,١١٤	الأرباح / (الخسائر) التشغيلية
٢٠,٠٢٧,٦٥٤	٦١٨,٨٠٧	١,٤٢٥,٥٣٧	٢,٤٤١,٧٦٥	١١,٥١٩,٤٠٨	٤,٠٢٢,١٣٧	قطاع الموجودات
١٧,٩١٧,١٩٦	٢٧٣,٨٠٩	٨٦٤,١٧٨	١,٥٧٩,٢٩٠	١٢,٢٩٧,١٨٤	٢,٩٠٢,٧٣٥	قطاع المطلوبات

المجموع	أخرى	استثمارات	الخزينة	الأعمال المصرفية للشركات	الأعمال المصرفية للمستهلكين	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
						في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
						صافي الإيرادات من الاستثمار في
						الموجودات التمويلية
٢٨٨,٩٤٣	-	-	١٠,٥٥٩	١٧٩,٩٩٢	٩٨,٣٩٢	والاستثمارية الإسلامية
						إيرادات من الاستثمارات في الأوراق
٨٣,٧٧٨	-	-	٨٣,٧٧٨	-	-	المالية
						خسائر انخفاض قيمة الموجودات
(١٣٤,٦٢٥)	-	-	١,٨٠٨	(١٠٤,٣٨٩)	(٣٢,٠٤٤)	التمويلية والاستثمارية الإسلامية
						صافي إيرادات الرسوم والإيرادات
١٣٢,٥٤٤	٥٢,٨٦٣	-	١٨,٥٠٥	٣٥,٧٨٠	٢٥,٣٩٦	الأخرى
(١٧٨,٦٧٦)	(٩٨,٣٠٨)	-	(٣,٦٧٧)	(١٩,٩٥٠)	(٥٦,٧٤١)	تكلفة الموظفين
(٥١,٤٠٢)	(٢٢,٠٥٩)	-	(٣,٧٩٨)	(٢,٦٣٢)	(٢٢,٩١٣)	المصروفات العمومية والإدارية
(١٥,٠١٧)	(١٥,٠١٧)	-	-	-	-	استهلاك ممتلكات ومعدات
١٢٥,٥٤٥	(٨٢,٥٢١)	-	١٠٧,١٧٥	٨٨,٨٠١	١٢,٠٩٠	الأرباح / (الخسائر) التشغيلية
١٦,٠٠١,٥٧٦	١,٢٤١,١٧٠	-	١,٨٤٨,٥٨٤	٩,١٣٦,٥٧٦	٣,٧٧٥,٢٤٦	قطاع الموجودات
١٣,٩٩٠,١٤٥	٣٧١,١٨٤	-	٣٩١,٤١٧	١١,١٥٩,٥٨٠	٢,٠٦٧,٩٦٤	قطاع المطلوبات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٣١. التحليل حسب القطاع (تتمة)

النتائج التشغيلية للقطاع (تتمة)

إيرادات من منتجات وخدمات رئيسية

تم الإفصاح عن الإيرادات من المنتجات والخدمات الرئيسية في إيضاح ٢٢ حول البيانات المالية الموحدة.

معلومات تتعلق بكميات العملاء

لم تصل نسبة مساهمة أي عميل إلى ١٠% أو أكثر من تلك النسبة في إيرادات المجموعة سواء للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٣٢. بيان استحقاق المطلوبات المالية

٢٠١٧			
المجموع	من سنة إلى خمس سنوات	حتى سنة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٤,٣٢٣,٨٧٩	٦٦,٠٠٠	١٤,٢٥٧,٨٧٩	ودائع العملاء الإسلامية
٣,٣٦٢,٧٠٢	٩١٨,١٥٠	٢,٤٤٤,٥٥٢	مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
١٦٤,٩٤٤	-	١٦٤,٩٤٤	مطلوبات أخرى
١٧,٥٢٩,٨١٩	٩٨٤,١٥٠	١٦,٨٦٧,٣٧٥	
٩٨٤,١٥٠	١,١٨٠,٥٢١	٣٤٩,٢٩٨	الالتزامات والمطلوبات الطارئة

٢٠١٦			
المجموع	من سنة إلى خمس سنوات	حتى سنة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١١,٠٩٧,٨٩٦	٦٦,٠٠٠	١١,٠٣١,٨٩٦	ودائع العملاء الإسلامية
٢,٥٤٢,٤٧٢	٨٤٤,٦٧٤	١,٦٩٧,٧٩٨	مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
٩٣,٢٤٧	-	٩٣,٢٤٧	مطلوبات أخرى
١٣,٧٣٣,٦١٥	٩١٠,٦٧٤	١٢,٨٢٢,٩٤١	
١,٥٨١,٩١٨	٨٤,٢٩١	١,٤٩٧,٦٢٧	الالتزامات والمطلوبات الطارئة

٣٣. الشركات التابعة

وعلاوة على ما ورد أعلاه، يمارس المصرف كذلك أنشطة إيداع مع مختلف المنشآت ذات الأغراض الخاصة. قد تم تضمين تلك المعاملات في البيانات المالية الموحدة عملاً بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠. فيما يلي قائمة بالشركات التابعة الموحدة من جانب المصرف بناءً على تقدير السيطرة:

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية		اسم الشركة الرئيسية
	٢٠١٦	٢٠١٧	
عجمان لإدارة الموجودات	%١٠٠	%١٠٠	شركة ذات أغراض تجارية خاصة
عجمان لاستثمار رأس المال	%١٠٠	%١٠٠	شركة ذات أغراض استثمارية خاصة
عجمان للتطوير ش.م.ح	%١٠٠	%١٠٠	شركة ذات أغراض تجارية خاصة
عجمان للسيارات ذ.م.م.	%١٠٠	%١٠٠	شركة ذات أغراض تجارية خاصة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٣٣. الشركات التابعة (تتمة)

تم تسجيل الشركات ذات الأغراض الخاصة في سلطة المنطقة الحرة بعجمان تحت اسم حكومة عجمان.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تم خلال الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إيداع مبلغ صفر درهم (٢٠١٦: تم إيداع مبلغ ١٣٥ مليون درهم) في الشركات التابعة أعلاه.

٣٤. المساهمات الاجتماعية

بلغت قيمة المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) التي قامت بها المجموعة خلال السنة ٠,٧ مليون درهم (٢٠١٦: ١,٥ ألف درهم).

٣٥. اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٨.